

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

دورة الأونكتاد العاشرة

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التجارة والتنمية:
توجيهات للقرن الحادي والعشرين

العولمة واستراتيجيات التنمية



Distr.
GENERAL

TD(X)/RT.1/4
22 November 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

دورة الأونكتاد العاشرة

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التجارة والتنمية:
توجيهات للقرن الحادي والعشرين

بانكوك، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠

العولمة واستراتيجيات التنمية

وثيقة أعدها ديباك نايار،
جامعة جواهر لال نهرو
نيودلهي، الهند

* إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الأونكتاد.

(A) GE.99-54170

خلاصة

إن هذه الوثيقة تضع عملية العولمة في السياق الأوسع للتنمية، وتبحث آثار العولمة على التنمية في الماضي والمستقبل. غير أن هدفها الرئيسي هو تحليل آثار العولمة على استراتيجيات التنمية. وتنطلق من مبدأ مفاده أن التنمية عملية يجب أن تُحسن ظروف معيشة الناس ولكنها تعترف أيضاً بأن درجات التنمية، على الرغم من التقدم الاقتصادي الهائل الذي حقق خلال السنوات الخمسين الماضية، كانت متفاوتة جداً بين البلدان وداخلها. ومع مرور الزمن أصبح هناك رفض متزايد لاستبعاد البلدان والشعوب من التنمية. والعولمة، التي اكتسبت زخماً خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أتاحت للتنمية فرصاً لا نظير لها ووضعت أمامها تحديات لم يسبق لها مثيل. غير أن الإيديولوجية العملية لعصرنا حولت مصطلح "عولمة" الذي كان وصفاً إلى مصطلح توجيهي. والواقع الذي تجلّى شيئاً فشيئاً حتى الآن واقع يخيب آمال واضعي النظريات. وشهدت الـ ٢٥ سنة الماضية تفاقماً للمساواة الاقتصادية حيث اتسعت الهوة بين دخل البلدان الغنية ودخل البلدان الفقيرة وبين دخل الأغنياء ودخل الفقراء داخل البلدان وبين دخل الأغنياء ودخل الفقراء من سكان العالم.

واستبعاد السكان والشعوب من العولمة، الذي يعزى جزئياً إلى منطق الأسواق، حقيقة لا يمكن تجاهلها. وقد تتفاقم المشكلة بفعل قواعد اللعبة الجديدة في التعاملات الاقتصادية الدولية، التي هي غير متناسقة من حيث البنية وغير منصفة من حيث النتائج. والأهم من ذلك هو أن تحالف هذه القواعد غير المتسقة مع الآثار الاقتصادية للعولمة سيقفص حتماً إلى حد كبير حرية البلدان النامية في استخدام السياسات الاقتصادية لتشجيع التنمية. ومع ذلك لا يوجد بلد واحد يريد أن يُستبعد ولا يمكن للبلدان الكبرى نفسها أن تسمح لنفسها بالانسحاب. وينبغي أن يكون هدف كل استراتيجية إنمائية رشيدة في عالم العولمة متمثلاً في بناء حيز اقتصادي لتحقيق المصالح الوطنية والأهداف الإنمائية. وللدولة في هذه المهمة دور استراتيجي على الصعيد الوطني، يتمثل في انتهاز سياسات تزيد إلى أقصى حد فوائد الاندماج الاقتصادي في العالم الخارجي وتخفف إلى أقصى حد تكاليفه، وعلى الصعيد الدولي أيضاً، يتمثل في تكييف قواعد اللعبة عن طريق الترتيبات الإقليمية أو التحالفات الاستراتيجية .

وبما أن العولمة حقيقة، فمن اللازم أيضاً التفكير في اتخاذ تدابير تصحيحية والقيام بتدخلات على مستوى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تسهم في تحقيق تنمية أكثر عدلاً. وهذه هي في الواقع مهمة تقع على عاتق الدولة لأن الحكومات مسؤولة أمام شعوبها على عكس الأسواق. ويمكن للديمقراطية السياسية أن تُقنع الدولة بالعمل لمصلحة الشعب. وقد حان الوقت لبناء توافق جديد للآراء بشأن التنمية يهتم بالإنصاف بقدر ما يهتم بالفعالية، وبالتقدم الاجتماعي بقدر ما يهتم بالنمو الاقتصادي. ويجب أن ينصب التركيز على الناس بدلاً من الاقتصاد وعلى الغاية بدلاً من الوسيلة. ويمكن استخدام الأسواق والعولمة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية التي لا تُحسن نوعية حياة الناس إلا إذا ظل عمل الدولة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية.

المحتويات

الصفحة

iii		خلاصة
١		مقدمة
٢		أولاً - مفهوم التنمية
٤		ثانياً - معالم العولمة
٧		ثالثاً - العولمة والتنمية والاستبعاد
١٢		رابعاً - قواعد اللعبة
١٥		خامساً - الدولة والتنمية في سياق العولمة
٢٠		سادساً - استراتيجيات التنمية في السياق الوطني
٢٥		المراجع

العولمة واستراتيجيات التنمية

ديباك نايار*

مقدمة

تسعى هذه الوثيقة إلى وضع عملية العولمة في السياق الأوسع للتنمية. ولتحقيق ذلك تستكشف آثار العولمة على التنمية في الماضي والمستقبل. غير أن هدفها الرئيسي هو تحليل آثار العولمة على استراتيجيات التنمية كي تحقق التنمية تحسناً في ظروف معيشة الناس. ويعرض الفرع الأول المعنى الأساسي للتنمية في ضوء التجارب الإنمائية المتفاوتة جداً والتغير الجذري للأفكار بشأن استراتيجيات التنمية على مدى السنوات الخمسين الماضية. ويبرز الفرع الثاني أبعاد وخصائص العولمة في عصرنا لبحث العوامل الاقتصادية الأساسية والظروف السياسية والأساس الثقافي. ويبحث الفرع الثالث التجربة الإنمائية للاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين - عصر العولمة - التي تبين أن استبعاد البلدان والناس، الذي يعزى جزئياً إلى منطق الأسواق، أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها. ويسعى الفرع الرابع إلى التركيز على قواعد اللعبة في التعاملات الاقتصادية الدولية. ويبين كيف أن تحالف عملية العولمة مع هذه القواعد غير المتسقة سيؤدي حتماً إلى تقليص حرية البلدان النامية في استخدام السياسات الاقتصادية لتشجيع التنمية. ويؤكد الفرع الرابع أن الاستراتيجيات الإنمائية الرشيدة في عالم العولمة هي الاستراتيجيات التي تنشئ حيزاً اقتصادياً لتحقيق المصالح الوطنية والأهداف الإنمائية. وللدولة في هذه المهمة دور استراتيجي على الصعيدين الوطني والدولي معاً، قُدمت تفاصيله. ويعرض الفرع السادس التدابير التصحيحية والتدخلات على مستوى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق تنمية أكثر عدلاً. ويمكن للدولة وحدها أن تنفذها لأنها، على عكس الأسواق، مسؤولة أمام شعوبها. وتبين الوثيقة في الختام أن الوقت قد حان، مع بداية القرن الحادي والعشرين، لبناء توافق جديد للآراء بشأن التنمية ينصب فيه التركيز على الشعوب بدلاً من الاقتصادات وعلى الغايات بدلاً من الوسائل.

* إنني أشعر بامتنان خاص للسيد أميت بهادوري للمناقشة المفيدة التي أجريتها معه واقتراحاته البناءة. وأود أيضاً أن أشكر أليس أمسدين وجاك بودو وهانس بينسونغر، وبرنار شافانس ومريتيونجوي مـهـانـتي وسيريورابو راو وروبينز ريكوبيرو وإغناسي شاس وشيررانغ شوكلا وفرانسيس ستوارت ودجون توي على تعليقاتهم واقتراحاتهم.

أولاً - مفهوم التنمية

توجد مجموعة مؤلفات كبيرة وغنية من حيث تشكيلتها وعمقها بشأن التنمية الاقتصادية. غير أنه لا يوجد تفسير واضح بما فيه الكفاية لمعنى التنمية أو اتفاق عليه وتغيرت التفسيرات على مر الزمن. على أن هناك حداً أدنى ثابتاً يمكن اعتباره المعنى الأساسي. والتنمية عملية يجب أن تحقق تحسناً في ظروف معيشة الناس ومن ثم ينبغي أن تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية للجميع: ليس فقط الغذاء واللباس بل وكذلك المأوى والرعاية الصحية والتعليم. وكثيراً ما تُنسى هذه المسألة البسيطة والهامة في نفس الوقت عند السعي وراء الثروة المادية ومحاولة الاستجابة للشواغل التقليدية للاقتصاد. وركزت المؤلفات الأولى بشأن التنمية على النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال على الصعيد الاقتصادي الكلي. بينما تركز المؤلفات المعاصرة بشأن التنمية على زيادة الفعالية والإنتاجية للاقتصاديين على الصعيد الاقتصادي الجزئي. واعتُبر التصنيع دائماً رمزاً أساسياً للتنمية. وكل ما في الأمر أن هناك تحولاً من التركيز على وتيرة التصنيع إلى فعالية التصنيع. ويُعزى ذلك إلى افتراض أساسي هو أن النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية لا يمثلان عاملين ضروريين فحسب بل عاملين كافيين أيضاً لتحسين ظروف معيشة الناس. وارتفعت من حين إلى آخر أصوات معارضة تشكك في الحكمة التقليدية المتمثلة في اعتبار النمو الاقتصادي أو ازدياد دخل الفرد مقياساً للتنمية واقترحت مؤشرات أخرى للتنمية، مثل الحد من الفقر واللامساواة والبطالة، التي ستشكل مقياساً للتغيرات في نوعية الحياة^(١). غير أن الاتجاه السائد في علم الاقتصاد تجاهل إلى حد كبير جوانب التنمية هذه ولم يميز بين الوسائل والغايات. والنمو والكفاءة الاقتصاديان، أو التصنيع في هذا الصدد، وسيلة في حين أن التنمية غاية. ولا يحقق النمو والفعالية التنمية الاقتصادية، بالتالي، إلا إذا كانا مقرونين بالعمالة الكاملة والقضاء على الفقر وخفض اللامساواة والتنمية البشرية ووجود بيئة مستدامة. والغرض من التنمية، على كل حال، هو تهيئة بيئة تمكن الناس، أي الناس العاديين، من العيش عيشة كريمة.

وقد حقق العالم، حسب الاعتبارات التقليدية، تقدماً اقتصادياً هائلاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الخمسين سنة الماضية إلى عشرة أمثال ما كان عليه بينما ارتفع دخل الفرد إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه^(٢). وكان النمو مدهشاً حتى في العالم النامي، خاصة بالمقارنة بالتخلف والركود اللذين ميزا عهد الاستعمار خلال النصف الأول من القرن. على أن ما يمكن أن تخفيه هذه الأرقام الإجمالية أكبر مما تكشف عنه لأن مستويات التنمية كانت متفاوتة جداً من بلد إلى آخر وداخل البلدان. وسارت التنمية على نمط وسع الفجوة الاقتصادية بين العالم الصناعي وجزء كبير من العالم النامي. كذلك أدى هذا النمط إلى ازدياد البون الاقتصادي بين البلدان الحديثة التصنيع وأقل البلدان نمواً. وفي الوقت ذاته، ازداد التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وبين الناس داخل البلدان. وبعبارة أخرى، حُرمت أجزاء كثيرة من العالم ونسبة كبيرة من سكانه إلى حد كبير من

(١) انظر مثلاً Baster (١٩٧٢) و Seers (١٩٧٢) و Morris (١٩٧٩). وقد دافع عن هذا الرأي بقوة

في السنوات الأخيرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريره عن التنمية البشرية.

(٢) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩)، الصفحة ٢٥ من النص الإنكليزي.

التنمية. وقد يُعزى ذلك إلى منطق السوق - الذي يعطي الأغنياء ويأخذ من الفقراء - إذ أن عملية تراكم العلاقات السببية تؤدي إلى حلقات فعالة تحكمها آليات السوق وحلقات مفرغة. وقد يكون ذلك ناجماً عن أنماط التنمية التي تتفاوت فيها درجات النمو الاقتصادي بحسب المناطق، وتوزع فيها فوائده على الناس بصورة غير متساوية بحيث يزداد ثراء البعض ويستمر فقر الكثير. وقد يكون ناجماً عن استراتيجيات التنمية التي يمكن أن يؤدي فيها نفس الأداء الاقتصادي إجمالاً إلى تنمية تقوم على المساواة في حالة وإلى نمو يُهمل أغلبية الناس في حالة أخرى.

وللتنمية غير المتساوية عواقب على الشعوب حيث يستمر الفقر واللامساواة والحرمان. وهناك فقر في كل مكان إذ يعاني منه أو يعيش فيه ثُمُن السكان في العالم الصناعي. وثُلث سكان العالم النامي تقريباً، أي ما يقدر بـ ١,٥ مليار نسمة، يعيشون في فقر ويعانون من حرمان تام إذ لا يمكن لهم تلبية احتياجاتهم البشرية الأساسية مثل الحصول على ماء نقي. ويصل عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ٨٤٠ مليون نسمة. وهناك أكثر من ٢٦٠ مليون طفل ينبغي أن يترددوا على المدارس ولكنهم لا يفعلون، ونحو ٣٤٠ مليون امرأة لا يُتوقع أن يعيشن حتى سن الـ ٤٠. وما زال هناك، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، أكثر من ٨٥٠ مليون أمي بين البالغين يعيش معظمهم في العالم النامي. غير أن عدد الأميين بالمعنى الوظيفي في البلدان الصناعية الذي يبلغ ١٠٠ مليون، كبير أيضاً^(٣).

وواضح أن التجربة الإنمائية للاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٥٠ كانت متفاوتة وبين بين. وأدت محاولات تحليل ما نجح وما فشل إلى التعليل والتوجيه معاً. وأدى ذلك بدوره إلى تغير جذري في عملية التفكير في استراتيجيات التنمية^(٤). وفي الفترة اللاحقة للاستعمار التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة اعتمدت أغلبية البلدان المتخلفة استراتيجيات إنمائية تتناقض تماماً مع ماضيها في عهد الاستعمار الذي كان يتميز باقتصادات مفتوحة وأسواق لا تخضع لضوابط تنظيمية. وفي أوائل الخمسينات تم القيام بمحاولة واعية للحد من درجة الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي سعياً إلى تحقيق تنمية أكثر استقلالاً. وبالإضافة إلى ذلك، أنيط بالدولة دور استراتيجي في التنمية لأن السوق في حد ذاتها كانت تعتبر غير كافية لتحقيق مطامح الملتحقين الجدد بركب التصنيع. وكان هذا النهج يمثل أيضاً توافقاً للآراء بشأن أنسب استراتيجية للتصنيع. وكان هناك عدد قليل من المعارضين ولكن ذلك العهد كان في الواقع عهد توافق الآراء على التنمية. وفي مستهل التسعينات تحول الرأي العام بشأن التنمية إلى الاتجاه المعاكس. وبدأت معظم بلدان العالم النامي والكتلة الاشتراكية السابقة في تعديل سياساتها الاقتصادية المحلية للاندماج اندماجاً أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز دور السوق مقارنة بدور الدولة. ونجم ذلك جزئياً عن الأزمات الداخلية في الاقتصاد والدولة والمجتمع. كذلك ساهم فيه إلى حد كبير التحول الجذري في الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي. ويبدو أن القبول الواسع النطاق لهذا النهج مثل توافقاً جديداً للآراء بشأن التنمية عُرف فيما بعد بتوافق آراء واشنطن. وعلى الرغم من كثرة المعارضين ظل هذا الرأي يمثل الرأي السائد لأسباب منها قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يؤثران تأثيراً قوياً في الاقتصادات التي تعاني من أزمة، بالترويج

(٣) تم الحصول على البيانات المذكورة في هذه الفقرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩).

(٤) للاطلاع على تحليل للآراء المتضاربة بشأن الانفتاح والتدخل انظر Nayar (١٩٩٧).

له. وهزّت الأزمة المالية في آسيا إلى حد ما وجهة النظر هذه. غير أن توافق آراء واشنطن فقدّه أيضاً بعض رواقه بعد أن خيّبت تجربة التنمية الآمال في التسعينات. وأصبحت توصياته حالياً موضوع تساؤلات^(٥)، ولم تصدر هذه التساؤلات عن الناقدين وحدهم^(٦).

وعلى الرغم من التحول من نموذج توافق الآراء على التنمية للخمسينات إلى توافق آراء واشنطن في التسعينات، ظلت درجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي ودرجة تدخل الدولة في السوق مسألتين حاسمتين في المناقشة المتعلقة بالتنمية. غير أن اتفاقي الآراء معاً لا يعكسان تعقد الواقع. ومع مرور الزمن أصبح هناك رفض متزايد لاستبعاد البلدان والناس من التنمية، ومن الواضح أن مصداقية الرأي القائل بأن النمو الاقتصادي أو الكفاءة الاقتصادية سيحسنان حالة الناس في نهاية المطاف تضاعلت جدا اليوم. وعزز انتقال الدول إلى النظام الديمقراطي، وإن كان ذلك أبطأ بكثير من انتقال الاقتصادات إلى نظام السوق، أهمية عامل الوقت في السعي إلى تحقيق التنمية. ويعيش اليوم زهاء ثلاثة أرباع سكان العالم في مجتمعات تعددية تحكمها أنظمة ديمقراطية. وحتى الأنظمة الاستبدادية تحتاج إلى اعتراف أكبر بشرعيتها من قبل شعوبها. ولم يعد الفقر، أو التقشف الآن لتحقيق الازدهار فيما بعد صفقة تقبلها الشعوب التي تريد التنمية حالياً. وواضح أن الوقت قد حان لبلورة توافق جديد للآراء بشأن التنمية يركّز على الناس لا على الاقتصادات وعلى الغايات لا على الوسائل. لأن رفاه البشرية هو جوهر التنمية.

ثانيا - معالم العولمة

تختلف معاني العولمة باختلاف الناس. ويستخدم مصطلح "العولمة" بطريقتين، الأمر الذي يسبب بعض الالتباس. وهو مستخدم بمعنى ايجابي لوصف عملية زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويستخدم أيضاً بمعنى تقنيي لفرض استراتيجية إنمائية تقوم على الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي.

غير أن وصفها في حد ذاته غير واحد على الإطلاق. ويمكن وصفها ببساطة بأنها تنظيم وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود الوطنية. وفيما يخص هذا المعني الأولي شهد الاقتصاد العالمي اندماجاً اقتصادياً دولياً تدريجياً منذ عام ١٩٥٠. غير أن وتيرة عملية العولمة هذه ازدادت بصورة ملحوظة خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وتوجد ثلاث جوانب اقتصادية لهذه الظاهرة تشكل محركاتها، هي التجارة الدولية والاستثمار الدولي والمالية الدولية. غير أن العولمة لا تنحصر في ذلك. ويمكن تعريفها، على نحو أدق، بأنها عملية مرتبطة بازدياد الانفتاح الاقتصادي ونمو الترابط الاقتصادي وتعمق الاندماج الاقتصادي في الاقتصاد العالمي.

(٥) إن المؤلفات النقدية بشأن هذا الموضوع كثيرة. انظر مثلاً Killick (١٩٨٤) و Cornia و Jelly و Stewart (١٩٨٧) و Taylor (١٩٨٨) و Bhaduri (١٩٩٢) و Cooper (١٩٩٢) و Taylor (١٩٩٣) و Bhaduri و Nanyar (١٩٩٦).

(٦) انظر Stiglitz (١٩٩٨).

ولا يشمل الانفتاح الاقتصادي في التجارة والاستثمار والتدفقات المالية فحسب، وإنما يشمل أيضا تدفقات الخدمات والتكنولوجيا والمعلومات والأفكار عبر الحدود الوطنية. أما تتقّل الناس عبر الحدود فهو، على العكس من ذلك، منظم تنظيماً دقيقاً ومقيداً شديداً. فضلاً عن ذلك فإن الترابط الاقتصادي غير متسق. وتوجد درجة كبيرة من الترابط بين البلدان الصناعية بينما يوجد اعتماد كبير للبلدان النامية على البلدان الصناعية وترابط أقل بكثير بين البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن حالة الترابط حالة تكون فيها فوائد الارتباط وتكاليف الانفصال واحدة تقريباً بالنسبة للشريكين: وإذا كانت هذه الفوائد والتكاليف غير متساوية بينهما فإن ذلك يعني أن هناك حالة تبعية. والتكامل الاقتصادي يعبر الحدود الوطنية لأن التحرير أضعف أهمية الحدود في التعاملات الاقتصادية. وهو جزئياً تكامل للأسواق (أسواق السلع والخدمات والتكنولوجيا والأصول المالية بل وحتى النقد) على مستوى الطلب، وجزئياً، تكامل (أفقي وعمودي) للإنتاج على مستوى العرض.

وقد أحدث الزخم الذي اكتسبته العولمة تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي. ولهذه التغيرات خصائص تستحق الذكر^(٧). فهناك نسبة متزايدة من الإنتاج العالمي توجه حالياً إلى التجارة العالمية بينما تتكون نسبة متزايدة من التجارة العالمية من مبادلات تجارية داخل فروع الشركات. وارتفعت حصة الصادرات العالمية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ما بين أوائل السبعينات وأواخر التسعينات من الثمن إلى الخمس تقريباً^(٨). وارتفعت حصة المبادلات التجارية داخل فروع الشركات في التجارة العالمية، التي كانت تمثل الخمس في أوائل السبعينات، إلى الثلث في أوائل التسعينات^(٩). وشهدت تدفقات الاستثمارات الدولية أيضاً زيادة سريعة. وارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كنسبة من الإنتاج العالمي، ما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٦، من أقل من ٥ في المائة إلى أكثر من ١٠ في المائة بينما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي العالمي من ٢ في المائة إلى زهاء ٦ في المائة^(١٠). وكان نمو التعاملات المالية الدولية عارماً لدرجة أن المبادلات التجارية والاستثمارات أصبحت تبدو من حيث الحجم تافهة بالنسبة للتعاملات المالية. وكان توسع الأعمال المصرفية الدولية هائلاً وشهدت الأسواق الدولية للأصول المالية نمواً مماثلاً. وهناك أيضاً نمو للأسواق الدولية للسندات الحكومية^(١١). وحجم أسواق النقد الأجنبي الدولية ضخمة. وارتفعت قيمة التعاملات العالمية في مجال النقد

(٧) للاطلاع على مناقشة مفصلة وعلى مزيد من البيانات بشأن هذه الخصائص انظر Nayyar (١٩٩٥) و Nayyar (١٩٩٧).

(٨) حُسبت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي استناداً إلى بيانات بشأن الصادرات لدى الأونكتاد، *Handbook of International Trade and Development Statistics, and United Nations Yearbook of National Accounts Statistics*، أعداد مختلفة.

(٩) الأونكتاد (١٩٩٤)، الصفحة ١٤٣ من النص الإنكليزي.

(١٠) الأونكتاد (١٩٩٨ (ب))، الصفحة ٣٨٥ و ٣٩٩ من النص الإنكليزي.

(١١) للاطلاع على بيانات بشأن توسع الإقراض المصرفي الدولي والنمو السريع للأسواق الدولية للأصول المالية، بما في ذلك السندات الحكومية، انظر Nayyar (١٩٩٥) و Nayyar (١٩٩٧). انظر أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩)، الصفحة ٢٥ من النص الإنكليزي.

الأجنبي من ٦٠ مليار دولار في اليوم في عام ١٩٨٣ إلى ١ ٥٠٠ مليار دولار في اليوم في عام ١٩٩٧^(١٢). وبالمقارنة كان الناتج المحلي الإجمالي العالمي يبلغ ٨٢ مليار دولار في اليوم والصادرات العالمية ١٦ مليار دولار في اليوم بينما كانت احتياطات كافة البنوك المركزية مجتمعة من النقد الأجنبي تبلغ ١ ٥٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧^(١٣).

وينبغي تحليل أصل العولمة من حيث العوامل الاقتصادية التي أدت إلى هذه العملية والظروف السياسية التي مكنتها من اكتساب زخم^(١٤). والعوامل الاقتصادية هي إزالة الحواجز أمام التعاملات الاقتصادية الدولية وتطوير تكنولوجيا مناسبة وتغيير طبيعة التنظيم الصناعي. وعززت الهيمنة السياسية التي يتسم بها العالم الأحادي القطب هذه العملية التي يحركها إغراء الربح وتهديد المنافسة في السوق.

واتبعت العولمة تسلسل عملية رفع الضوابط التنظيمية في الاقتصاد العالمي. وجاء أولا التحرير الذي أدى إلى توسع لم يسبق له مثيل للتجارة الدولية ابتداء من منتصف الخمسينات. ثم جاء تحرير نظم الاستثمار الأجنبي الذي أدى إلى ارتفاع حاد للاستثمارات الدولية ابتداء من أواخر الستينات. وأخيرا جاء تحرير التعاملات المالية، أي رفع الضوابط التنظيمية عن القطاع المالي المحلي وإتاحة تحويل العملات في حسابات رأس المال. وتلا ذلك تدويل التعاملات المالية بسرعة هائلة منذ منتصف الثمانينات. وتمخضت الثورة التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات عن الطائرات النفاثة والحواسيب والسوائل. وولّد الجمع بين تكنولوجيا الاتصالات، التي تعنى بنقل المعلومات، وتكنولوجيا الحاسوب، التي تُعنى بتجهيز المعلومات، تكنولوجيا المعلومات التي هي تكنولوجيا مدهشة من حيث المرمى والسرعة. وهذه التطورات التكنولوجية أزالت الحواجز الجغرافية. ومثل الوقت اللازم لنقل المعلومات وتجهيزها جزءا ضئيلا جدا مما كان مطلوباً في الماضي شأنه شأن التكلفة. وقامت أشكال التنظيم الصناعي الجديدة أيضا بدور هام. وتؤثر نظم الإنتاج المرنة الناشئة تأثيرا شديدا في استراتيجية الشركات وسلوكها في عملية العولمة. وتمثل طبيعة التقدم التقني وانخفاض حصة الأجور في تكاليف الإنتاج وازدياد أهمية القرب بين المنتجين والمستهلكين عوامل تُجبر الشركات باستمرار على الاختيار بين التجارة والاستثمار في مجهودها الرامي إلى توسيع أنشطتها عبر الحدود.

إن سياسة الهيمنة أو السيطرة تؤدي إلى اقتصاد العولمة. وقد تزامنت عملية العولمة، التي بدأت في أوائل السبعينات، مع الهيمنة السياسية للولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الرئيسية بل والوحيدة. وازداد هذه الهيمنة

(١٢) مصرف التسويات الدولية، *Survey of Foreign Exchange Market Activity*، بازل، أعداد مختلفة.

(١٣) حُولت قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي والصادرات العالمية في عام ١٩٩٧، التي بلغت عنها الأمم المتحدة، إلى رقم متوسط يومي لأغراض المقارنة. وتم الحصول على الرقم المتعلق باحتياطات النقد الأجنبي في البنوك المركزية من *التقرير السنوي لعام ١٩٩٨* الصادر عن صندوق النقد الدولي.

(١٤) يستند ملخص العوامل الأساسية هذا إلى بحث سابق للمؤلف. وللاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا انظر Nanyar (١٩٩٥) وOman (١٩٩٤).

السياسية قوة مع انهيار الشيوعية وانتصار الرأسمالية. وحولت الظروف السياسية مفهوم العولمة إلى "إيديولوجية عملية" لعصرنا. غير أن الهيمنة في عالم السياسة لا تكفي وينبغي أن تكون مقرونة بميزة هامة في الميدان الاقتصادي. ذلك أن العولمة تتطلب قوة اقتصادية مهيمنة ذات عملة وطنية مقبولة كمعادل للنقد الدولي: كوحدة حساب ووسيلة تبادل ومستودع قيمة. ويقوم بهذا الدور حالياً دولار الولايات المتحدة.

وتقتدي عملية وضع النظريات الاقتصادية في معظم الأحيان بالواقع السياسي. لهذا ليس من الغريب أن تشهد السنوات الأخيرة تحليلاً ثقافياً للعولمة يكاد يكون توجيهياً. وتعتبر العولمة وسيلة لضمان ليس فقط الكفاءة والإنصاف بل وكذلك النمو والتنمية في الاقتصاد العالمي. ويوفر النموذج الليبرالي الجديد الأسس التحليلية لهذا الرأي العالمي. ويشير علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الأصيل إلى أن التدخل في الأسواق غير فعال. ويؤكد الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد أن الحكومات غير قادرة على التدخل بفعالية. وبذلك يمكن شرح جوهر النموذج الليبرالي الجديد على النحو التالي: ينبغي أن يتقلص تدخل الحكومة حيثما أمكن ذلك بحيث تقترب إلى الدولة المعتدلة المثلى. ثانياً، لا تمثل السوق بديلاً للدولة فحسب بل تمثل أيضاً البديل المفضل لأن أداءها أفضل. ثالثاً، يجب أن يستند توزيع الموارد واستخدامها إلى أسعار السوق التي ينبغي أن تكون مطابقة قدر الإمكان للأسعار العالمية. رابعاً، لا ينبغي أن تشكل الأهداف السياسية الوطنية أو الشواغل الاقتصادية المحلية أو حتى الحدود الوطنية قيوداً^(١٥). وطبقاً لهذه النظرة العالمية تُحث أو تُجبر الحكومات حالياً في كل مكان، وخاصة في البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة، على تطبيق برنامج شامل للخصخصة (لتقليص دور الدولة إلى أقصى حد) والتحرير (التجارة ورؤوس الأموال والتدفقات المالية). ويشار إلى أن نظم السياسة العامة هذه ستوفر أسس نظام اقتصادي عالمي يتميز بتجارة حرة وتنقل غير مقيد لرؤوس الأموال وأسواق مفتوحة ومؤسسات منسقة. ويعتقد واضعو النظريات أن هذه العولمة تعد البلدان التي تنضم إلى النظام بازدهار اقتصادي والبلدان التي لا تفعل بالحرمان الاقتصادي^(١٦). وينبغي التشديد على أن هذا المفهوم التقني والتوجيهي المتشابه للعولمة مفهوم نابع جزئياً من الإيديولوجية وجزئياً من الأمل ولكنه مفهوم لم تثبت التجربة صحته.

ثالثاً - العولمة والتنمية والاستبعاد

أحدثت عملية العولمة في الاقتصاد العالمي تغيرات عميقة في البيئة الدولية. ويمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على التنمية. غير أن الواقع الذي تجلّى حتى الآن يخيّب آمال واضعي النظريات. وتشكل التجربة الإنمائية للاقتصاد العالمي منذ أوائل السبعينات وحتى أواخر التسعينات، التي هي فترة يمكن تسميتها "عصر العولمة" مصدر

(١٥) إن الشواغل الاقتصادية المحلية في هذا النموذج تتفق مع أهداف تعزيز الرفاه الاقتصادي الدولي إلى أقصى حد ومع الأهداف السياسية الوطنية التي تلاشت في الصفقة كما تدرج في هذه الأهداف.

(١٦) انظر مثلاً، Sachs و Warner (١٩٩٥)

قلق، خاصة إذا ما قورنت هذه الفترة بالفترة الممتدة من أواخر الأربعينيات إلى أوائل السبعينيات والتي سميت "العصر الذهبي للرأسمالية". وواضح أن أي تقسيم للزمن إلى فترات تقسيم اعتباطي ولكنه يفي بغرض تحليلي^(١٧).

وتشير الأدلة المتوفرة إلى تباعد مستويات دخل البلدان والأفراد بدلاً من تقاربها خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية. وتفاقت اللامساواة وكذلك الفجوة بين دخل البلدان الغنية ودخل البلدان الفقيرة وبين دخل الأغنياء ودخل الفقراء داخل البلدان وكذلك بين دخل الأغنياء ودخل الفقراء من سكان العالم أيضاً^(١٨). وازدادت نسبة الفقر في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الثمانينيات وفي جزء كبير من أوروبا الشرقية خلال التسعينيات. أما البلدان الكثيرة في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، التي شهدت انخفاضاً مطرداً لنسبة الفقر فهي استثناء. غير أن الانهيار المالي والأزمة الاقتصادية اللذين شهدتهما جنوب شرق آسيا مؤخراً أديا إلى تدهور ملحوظ للوضع. وفي البلدان النامية ما زال نمو فرص العمل في القطاع المنظم أقل من نمو القوى العاملة بحيث تعتمد نسبة متزايدة من العاملين على وظائف منخفضة الإنتاجية وعلى العمل غير المنتظم في القطاع غير الرسمي. وازدادت نسبة البطالة في البلدان الصناعية بصورة كبيرة منذ أوائل السبعينيات وظلت عند مستويات مرتفعة منذ ذلك الحين ما عدا في الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته لم تشهد الأجور الحقيقية لنسبة كبيرة من القوى العاملة في الكثير من البلدان الصناعية أية زيادة تقريباً. وازدادت اللامساواة في الأجور والدخول في كل أرجاء العالم تقريباً. وفي معظم البلدان ارتفعت حصة الأرباح في الدخل بينما انخفضت حصة الأجور مقارنة بأوائل الثمانينيات^(١٩). وخلال الفترة ذاتها شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي أيضاً تباطؤاً ملحوظاً مصحوباً بازدياد عدم الاستقرار. ويبدو أن الاقتصاد العالمي، من بعض الجوانب الهامة، كان أفضل حالاً في "العصر الذهبي للرأسمالية" منه في عصر العولمة.

ولا يمكن، بالتأكيد، عزو السبب والأثر إلى مجرد الصدفة الزمنية ولكن يمكن النظر في الآليات التي يحتمل أن تكون العولمة قد أدت من خلالها إلى تفاقم اللامساواة. وأدى تحرير التجارة إلى ازدياد البون بين أجور الماهرين وأجور غير الماهرين من العاملين ليس فقط في البلدان الصناعية وإنما أيضاً في البلدان النامية^(٢٠). ونتيجة

(١٧) مثلاً ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية فترة ازدهار لم يسبق لها مثيل بالنسبة للاقتصاد العالمي. لهذا فقد وُصف بأنه العصر الذهبي للرأسمالية. انظر مثلاً، Maglin و Schor (١٩٩٠) و Maddison (١٩٨٢). غير أن عبارة "عصر العولمة" لم تستخدم في المؤلفات لوصف الاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وقد أشار إليها المؤلف هنا لأن تحديد الفترات ييسر المقارنة.

(١٨) للاطلاع على بيانات داعمة انظر الأونكتاد (١٩٩٧) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩). انظر أيضاً صندوق النقد الدولي (١٩٩٧).

(١٩) ترد بعض الأدلة على ازدياد حصص الربح في البلدان الصناعية وانخفاض حصص الأجور في البلدان النامية في تقرير الأونكتاد (١٩٩٧). وأبدت Stewart (١٩٩٩) رأياً مماثلاً أكدت فيه احتمال أن تكون العولمة قد أدت إلى ازدياد اللامساواة بسبب ازدياد عائدات رأس المال مقارنة بعائدات العمل.

(٢٠) للاطلاع على بيانات تؤيد هذا الرأي انظر الأونكتاد (١٩٩٧). وبالإضافة إلى ذلك انظر Wood (١٩٩٤) و Wood (١٩٩٧). وتشير Stewart (١٩٩٩) أيضاً إلى أن تحرير التجارة (المرتبط بالعولمة) يفسر ازدياد اللامساواة وتقدم أدلة على ذلك.

للخصخصة ورفع الضوابط التنظيمية ربح رأس المال على حساب اليد العاملة في كل مكان تقريباً؛ وازدادت حصص الربح، كما ذكر سابقاً بينما انهارت حصص الأجور. وعززت الإصلاحات الهيكلية، التي خفضت معدلات الضرائب وأدخلت المرونة على أسواق العمل، هذا الاتجاه. وغير تنقل رأس المال المقرون بثبات اليد العاملة طبيعة علاقة العمل وأضعف القدرة التفاوضية للنقابات العمالية. وتحول الهدف المتمثل في إدارة التضخم إلى شبه هاجس بفعل حساسية الأسواق المالية الدولية. ونتيجة لذلك، أُجبرت الحكومات على اعتماد سياسات اقتصادية كلية انكماشية قلّصت كلاً من النمو والعمالة. وقيد العرض الزائد لليد العاملة الأجور الحقيقية. وأفرز تحرير القطاع المالي، الذي أدى إلى ازدياد سريع للديون العامة والخاصة على حد سواء، طبقة جديدة تعيش على إيرادات الأموال التي توظفها. وساهم التركيز المحتوم لملكية الأصول المالية في تفاقم توزيع الدخل^(٢١). ودفعت المنافسة العالمية الشركات الدولية الكبيرة إلى تعزيز قوة السوق عن طريق عمليات الدمج والشراء فأصبحت هياكل السوق احتكارية أكثر منها تنافسية. واشتد التنافس بين البلدان على أسواق الصادرات والاستثمار الأجنبي في ما يسمى "سباقاً إلى القعر" أدى إلى توزيع غير عادل للأرباح التي تدرها التجارة والاستثمار.

وأُتاحت العولمة، بالفعل، لبعض الناس وبعض البلدان فرصاً لم يكن يُحلم بها قبل ثلاثة عقود. غير أنها ولدت مخاطر جديدة بل وتهديدات للكثير منهم وأدت إلى تفاقم الفقر وازدياد اللامساواة. وتوزيع الفوائد والتكاليف غير متكافئ. فهناك بعض الرابحين - عددهم في البلدان الصناعية أكبر من عددهم في البلدان النامية - ولكن هناك الكثير من الخاسرين في البلدان الصناعية والنامية معاً. ولعل من الضروري تصنيف الرابحين والخاسرين في فئات عامة^(٢٢).

إن الرابحين من الأشخاص هم من يملك أصولاً ومن يكسب أرباحاً ومن يعيش على إيرادات أمواله الموظفة والمتعلمون والمتنقلون وأصحاب المهارات الفنية أو الإدارية أو التقنية، في حين أن الخاسرين هم من لا يملك أصولاً والمأجورون والمدينون وغير المتعلمين وغير المتنقلين ومتوسطي المهارة أو غير الماهرين. والرابحات من الشركات هي الشركات الكبيرة والدولية والعالمية والمُخاطرة والرائدة تكنولوجياً في حين أن الخاسرات منها هي الشركات الصغيرة والوطنية والمحلية والشركات التي تتجنب المخاطر والشركات التابعة تكنولوجياً. والاقتصادات الرابحة هي الاقتصادات المصدرة لرؤوس الأموال وللتكنولوجيا المقرضة الصافية والاقتصادات ذات هياكل أساسية مادية وبشرية متينة والاقتصادات ذات مرونة هيكلية في حين أن الاقتصادات الخاسرة هي الاقتصادات المستوردة لرؤوس الأموال وللتكنولوجيا المستقرضة الصافية والاقتصادات ذات هياكل أساسية مادية وبشرية ضعيفة والاقتصادات التي تفتقر إلى المرونة الهيكلية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف تصنيف إرشادي أكثر منه نهائي إذ يقدم صورة عامة لوضع أكثر دقة. على أنه يوضح الإدماج والإقصاء المتزامنين والمتفاوتين في نفس الوقت للذين تتميز بهما عملية العولمة. ولا غرابة إذن أن يكون انتشار العولمة بين الناس وعبر البلدان غير متساو ومحدوداً.

(٢١) ترد تفاصيل هذا الرأي في تقرير الأونكتاد (١٩٩٧).

(٢٢) انظر Steeten (١٩٩٦) الذي يقيم العولمة استناداً إلى تقدير تقريبي لما هو جيد وما هو سيء.

وأصبح استبعاد الناس والبلدان حقيقة لا يمكن تجاهلها منذ أن بدأت العولمة قبل ٢٥ سنة. وإذا نظرنا في بعض البيانات الخاصة بعام ١٩٩٧^(٢٣) وجدنا أن حصة أغنى فئة التي تمثل ٢٠ في المائة من سكان العالم وتعيش في البلدان المرتفعة الدخل، في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تبلغ ٨٦ في المائة بينما تبلغ حصة أفقر فئة، التي تمثل ٢٠ في المائة من سكان العالم وتعيش في البلدان المنخفضة الدخل، ١ في المائة فقط. وبلغت نسبة الفجوة بين دخل أغنى خمس ودخل أفقر خمس ٧٤ إلى ١^(٢٤) وبالمثل مثلت صادرات أغنى خمس من سكان العالم في البلدان المرتفعة الدخل ٨٢ في المائة من صادرات العالم و ٦٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بينما مثلت صادرات أفقر خمس من سكان العالم في البلدان المنخفضة الدخل ١ في المائة فقط من صادرات العالم ومن الاستثمار الأجنبي المباشر. واستخدم أغنى خمس من سكان العالم في البلدان المرتفعة الدخل ٧٤ في المائة من خطوط الهاتف العالمية ومثل ٩٣ في المائة من مستخدمي شبكة انترنت بينما استخدم أفقر خمس ١,٥ في المائة و ٠,٢ في المائة منها على التوالي.

وليس هذا الفرق الكبير بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بالغريب. ولكن انتشار العولمة يتسم بنفس القدر من التفاوت داخل العالم النامي. ولا يوجد أكثر من اثني عشر اقتصاداً نامياً يُمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية العولمة: الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك في أمريكا اللاتينية؛ والصين وهونغ كونغ (الصين) وماليزيا والجمهورية الكورية وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند، وإلى حد ما، أندونيسيا في آسيا. وتصدر هذه الاقتصادات ٧٠ في المائة من صادرات العالم النامي وتستوعب ٨٠ في المائة تقريباً من تدفقات الاستثمارات إليه وتتلقى أكثر من ٩٠ في المائة من تدفقات الاستثمارات في الحوافز المالية إلى العالم النامي^(٢٥). أما أفريقيا جنوب الصحراء وغرب آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا فلا تُعتبر بكل بساطة طرفاً في العولمة بينما تُهمل تماماً اقتصادات كثيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادي.

وقد قال دجون روبنسون مرة ما يلي: "هناك شيء واحد فقط أسوأ من التعرض لاستغلال الرأسماليين ألا وهو عدم التعرض لاستغلالهم". ويمكن قول الشيء ذاته عن الأسواق والعولمة التي قد لا تضمن الازدهار لكل واحد ولكنها قد تستبعد في الواقع نسبة كبيرة من الناس. والأسواق تستبعد الناس كمستهلكين أو مشترين للسلع والخدمات

(٢٣) البيانات المشار إليها في هذه الفقرة مستقاة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩).

(٢٤) اتسعت هذه الفجوة بين الدخل مع مرور الزمن. وارتفعت نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في أفقر خمس من سكان العالم إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في أغنى خمس من سكان العالم من ٣١:١ في عام ١٩٦٠ إلى ٦٠:١ في عام ١٩٩٠ و ٧٤:١ في عام ١٩٩٧. انظر الأونكتاد (١٩٩٧) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩).

(٢٥) انظر Nayar (١٩٩٥) والأونكتاد (١٩٩٨ ب)). ازداد هذا التركيز لتدفقات التجارة والاستثمار في عدد قليل من البلدان النامية بصورة حادة خلال العقدين الماضيين. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات هذه البلدان الـ ١٢ مثلت أقل من ثلث إجمالي صادرات العالم النامي خلال السبعينات.

إذا لم تكن لديهم دخول أو إذا كانت دخولهم غير كافية يمكن تحويلها إلى قدرة شرائية. ويعزى هذا الاستبعاد إلى نقص "الاستحقاقات"^(٢٦). وتستبعد الأسواق الناس كمنتجين أو مستهلكين إذا لم تكن لديهم أصول أو قدرات. ويمكن استخدام (أو بيع) الأصول المادية منها والمالية لتوليد دخل في شكل إيجار أو فائدة أو أرباح. ويمكن للذين يفتقرون إلى أصول أنفسهم أن يدخلوا السوق كبائعين يستخدمون عملهم إذا كانت لديهم بعض القدرات^(٢٧). وهذه القدرات، التي تكتسب عن طريق التعليم أو التدريب أو التجربة، تختلف عن القدرات الطبيعية التي هي موهبة. غير أن توزيع القدرات يمكن أن يكون على نفس القدر من التفاوت إن لم يكن أكثر تفاوتاً. وهذه القدرات هي التي يمكن أن تولد بدورها دخلاً في شكل أجور. لهذا فإن الأشخاص الذين يفتقرون إلى القدرات - الفقراء الذين لا يستطيعون الحصول على عمل - مستبعدون. والواقع أن من الممكن لذوي القدرات أنفسهم أن يتعرضوا للاستبعاد من العمل إذا لم يكن هناك طلب على قدراتهم في سوق العمل. والسوق هي التي تحدد هذه القدرات في نهاية المطاف. وهنا تكمن المشكلة.

وأصبح لاستبعاد الناس من التنمية بعد جديد بسبب العولمة^(٢٨). ولم يعد الاستبعاد يتعلق فقط بالعجز عن تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية من الأغذية والألبسة والمأوى والرعاية الصحية والتعليم بالنسبة لعدد كبير من

(٢٦) استخدم هذا المصطلح لأول مرة Sen (١٩٨١) في بحثه بشأنه الفقر والمجاعات.

(٢٧) استخدمت في هذه الوثيقة لفظة القدرات للدلالة على مجموعة من المواهب الطبيعية والمهارات المكتسبة عن طريق التدريب والدروس المستفادة من التجارب والمهارات أو الخبرة الفنية القائمة على التعليم، التي يملكها شخص والتي تمكنه من استخدام قدراته (كمنتج أو عامل) التي لا يوجد لها سعر فحسب بل يوجد عليها أيضاً طلب في السوق. وينبغي ملاحظة أن مصطلح "قدرات" ذاته مصطلح استخدمه Amartya Sen بطريقة مختلفة، حيث إنه يؤكد أن رفاه الشخص يعتمد على ما ينجح في القيام به باستخدام السلع (وخصائصها) الموجودة تحت تصرفه. وعلى سبيل المثال، يمكن للأغذية أن تضمن تغذية شخص يتمتع بصحة جيدة ولكنها لا تضمن ذلك لشخص مصاب بمرض طفيلي؛ أو يمكن لدراجة أن توفر وسيلة نقل لشخص معافى ولكنها لا توفر ذلك لمعوق. وهكذا يعني مصطلح "قدرات" بالنسبة ل Sen (١٩٨٥) مجموعة الوظائف التي يمكن للناس القيام بها بالنظر لخصائصهم الشخصية (تحويل الخصائص إلى وظائف) وتحكمهم في السلع الأساسية (الاستحقاقات).

(٢٨) دخلت لفظة "الاستبعاد" مؤخراً إلى قاموس الخبراء الاقتصاديين وإن كانت مستخدمة في اللغة الاصطلاحية لعلماء الاجتماع والسياسة في أوروبا منذ فترة أطول إلى حد ما. وتستخدم اللجنة الأوروبية مثلاً، عبارة **الاستبعاد الاجتماعي** لوصف وضع معين كما تستخدمها للتركيز على عملية تحرم أفراداً أو مجموعات أفراد من أسباب الرزق والحقوق وبالتالي من أسباب الرفاه التي كان يفترض إن لم نقل يعتبر أنها أمر طبيعي في البلدان الصناعية. وتتمثل النقطة الأساسية في أن التقسيم إلى طبقات اقتصادية أمر لا يمكن تجنبه في الاقتصادات والمجتمعات السوقية، التي تدمج البعض وتهمش آخرين بصورة منتظمة لتوزيع فوائد النمو الاقتصادي بطرق تدمج البعض وتستبعد آخرين. انظر لجنة الجماعات الأوروبية (١٩٩٣). وللاطلاع على مناقشة مستفيضة بشأن الاستبعاد الاجتماعي، بدءاً من القضايا المفاهيمية ومروراً بالدراسات القطرية وانتهاءً بقضايا السياسة العامة، انظر Rodgers و Gore و Figueredo (١٩٩٥).

الناس. إنه أكثر تعقيداً لأن الأنماط الاستهلاكية وأساليب حياة الأغنياء، المرتبطة بالعلومة، تحت على التقليد. والناس في كل مكان، حتى الفقراء منهم والمستبعدون، معرضون لفرص الاستهلاك هذه لأن وسائل الإعلام الإلكترونية نشرت الرسالة الاستهلاكية في كل أنحاء المعمورة. وهذا أمر يولد آمالاً ومطامح. ولكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أنه لا يمكن لمن لا دخل له أن يشتري بضائع وخدمات في السوق. وبذلك فعندما تكون جنة الاستهلاك بعيدة المنال كما هو الحال بالنسبة للكثير من الناس، فإن ذلك يولد فقط الإحباط أو الاختلال العقلي. وردود فعل الناس الذين يواجهون هذا الاستبعاد مختلفة. فبعضهم يبحث عن طرق قصيرة إلى جنة الاستهلاك من خلال المخدرات أو الجريمة أو العنف. وبعضهم الآخر يلجأ إلى الهويات الإثنية والتعصب الثقافي أو الأوصولية الدينية^(٢٩). وتمثل هذه المطالبات بالقيم التقليدية أو الأصلية في معظم الأحيان الطريق الوحيد الذي يمكن به للفقراء إيجاد هوية وهدف لحياتهم. ولا تتخذ النتائج دائماً هذه الأشكال القصوى، ولكن العولمة تتحو حتماً إلى نخر الاستقرار الاجتماعي^(٣٠). وهكذا يمكن أن يؤدي الاندماج الاقتصادي في العالم الخارجي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية أو يسبب تجزئاً اجتماعياً داخل البلد.

رابعاً - قواعد اللعبة

سلطت عملية العولمة الأضواء على لاعبين جدد. فهناك مجموعتان رئيسيتان من اللاعبين الاقتصاديين في هذه اللعبة: الشركات عبر الوطنية التي تسيطر على الاستثمار والإنتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي، والبنوك الدولية أو الوسطاء الماليين، الذين يتحكمون في عالم التمويل. ويبدو أن الأزمة الراهنة تمثل أبعد ما يمكن أن تصل إليه الرأسمالية على المستوى العالمي في تنظيم الإنتاج والتجارة والاستثمار والتمويل، دون قيود، وبالطبع باستثناء القيود الصارمة المفروضة على حركة العمالة. وترغب الشركات عبر الوطنية والبنوك الدولية أو الوسطاء الماليون في وضع القواعد الجديدة للعبة، بحيث تمكنهم من إدارة المخاطر المقرونة بالعولمة. وفي هذه المهمة، تقدم البلدان الصناعية ما يلزم من النفوذ والدعم السياسيين المطلوبين. وربما يكون الإطار المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو أهم واسطة.

وفي عالم شركاء غير أُنْداد، ليس مستغرباً أن تكون قواعد اللعبة غير متماثلة من حيث البناء وغير عادلة في النتيجة. فالقوي يملك القوة لوضع القواعد والسلطة لتنفيذها. وعلى النقيض، لا يستطيع الضعيف وضع القواعد ولا التذرع بها. ومع ذلك فإن المشكلة تتخذ أشكالاً مختلفة.

(٢٩) يتناول Streeten (١٩٩٦) هذا الرأي بالتفصيل ويستشهد أيضاً بـ Benjamin Barber، بشأن هذه المسألة، *Jihad vs McWorld*, New York, Random House, 1995.

(٣٠) تطرق Rodrik (١٩٩٧) بصورة مستفيضة إلى حد ما إلى فرضية وجود أسباب توتر حقيقة أو محتملة بين الأسواق العالمية والاستقرار الاجتماعي.

أولاً، هناك قواعد مختلفة في مجالات مختلفة. إن قواعد لعبة النظام التجاري الدولي، الذي وضعته بصورة تدريجية منظمة التجارة العالمية، تعطي أكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك. وهناك أوجه عدم تماثل مذهلة^(٣١). فالحدود الوطنية لا تهم بالنسبة للتجارة وتدفقات رؤوس الأموال لكن ينبغي ترسيمها بوضوح إذا تعلق الأمر بتدفقات التكنولوجيا والعمالة. ويترتب على ذلك أن البلدان النامية ستسمح بالوصول إلى أسواقها دون أن يقابل ذلك السماح لها بالوصول إلى التكنولوجيا، وأنها ستقبل بحركة رؤوس الأموال دون أن يقابل ذلك انتقال للعمالة. ويعني ذلك ضمناً حدوث انفتاح أكبر في بعض المجالات ولكنه أقل في مجالات أخرى. ويكمن التناقض بين حرية انتقال رأس المال وتقييد حركة انتقال العمالة عبر الحدود الوطنية في صميم عدم المساواة في قواعد اللعبة.

ثانياً، هناك قواعد تطبق على البعض دون تطبيقها على البعض الآخر. فمثلاً تلجأ البلدان التجارية الرئيسية في منظمة التجارة العالمية إلى ممارسة السلطة بصورة انفرادية، متجاهلة بذلك القواعد، لأن البلدان الصغيرة لا تملك القوة الاقتصادية للرد، حتى وإن كانت تملك الحق القانوني للقيام بذلك. ومع ذلك فإن الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعطي أنسب مثال على ذلك. فليست هناك قواعد للبلدان ذات الفائض، ولا حتى للبلدان ذات العجز في العالم الصناعي، التي لا تقتض من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. لكن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يضعان قواعد للمقترضين في العالم النامي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. إن المقصود بالمشروطية، من حيث المبدأ، هو ضمان سداد الديون، لكنها تفرض في الواقع شروطاً لخدمة مصالح البنوك الدولية التي تقدم القروض لهذه البلدان. وفي هذه الحالة، يكون دور مؤسسات بريتون وودز هو دور كلاب الحراسة للمقرضين في الأسواق المالية الدولية، وقد أدت هذا الدور منذ بعض الوقت. لكن الأمر ازداد تفاقمًا الآن. إن برامج صندوق النقد الدولي للتثبيت وبرامج البنك الدولي للتكيف الهيكلي في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تفرض شروطاً تنص على إصلاح هيكلي لنظم السياسة العامة. ويتمثل الغرض في زيادة درجة الانفتاح والحد من دور الدولة في هذه الاقتصادات لكي تستطيع قوى السوق تشكيل القرارات الاقتصادية. وبهذه الطريقة، تسعى مؤسسة بريتون وودز إلى تنسيق السياسات العامة والمؤسسات عبر البلدان، الأمر الذي يتمشى مع احتياجات العولمة.

ثالثاً، إن جدول أعمال القواعد الجديدة منصب على المشايعة لكن أهمية جدول الأعمال الضمني هي بنفس قدر أهمية جدول الأعمال الصريح. وأوضح الأمثلة على ذلك، محاولة إيجاد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار في إطار منظمة التجارة العالمية، يستهدف الوصول الحر ومنح المعاملة الوطنية للمستثمرين الأجانب، مع أحكام لتطبيق التزامات وتعهدات على المستثمرين الأجانب. ومن المؤكد أن هذه الحقوق للمستثمرين الأجانب يجب أن تقابلها بعض التزامات من جهتهم. فمثلاً ينبغي أن يظهر في الصورة أيضاً أمور منها توخي الشركات عبر الوطنية الانضباط فيما يتعلق بالممارسات التجارية التقييدية، أو أهمية التمشي مع قوانين مكافحة الاحتكار في البلدان الأصلية، أو وجود ساحة لعب ممهدة للشركات المحلية في البلدان المضيفة.

(٣١) تم في Nayar (١٩٩٦) بحث أوجه عدم التماثل في قواعد لعبة نظام التجارة الدولية، المؤكد عليها

إن عملية العولمة المقترنة بهذه القواعد غير التماثلية من المحتمل أن تحد كثيراً من استقلال البلدان النامية في صياغة السياسات الاقتصادية في متابعتها للتنمية. وكما أشير إليه في السابق، فإن ذلك يعود، في جزء منه، إلى القواعد غير التماثلية وفي الجزء الآخر إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على العولمة. وتسمح القواعد القائمة (والمرتقبة) لنظام منظمة التجارة العالمية ببعض الاستثناءات وتنص على قليل من المرونة للبلدان الوافدة مؤخراً إلى ميدان التصنيع. وعلى سبيل المقارنة، كان هناك مجال أكبر للمناورة في إطار الغات سابقاً، وذلك يعود إلى جملة أمور منها المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية. أما النظام الجديد فهو أشد صرامة بكثير فيما يتعلق بالقانون وتنفيذه. إن القواعد المعنية بالتجارة في النظام الجديد ستجعل من الحماية الانتقائية أو التشجيع الاستراتيجي للشركات المحلية أمام المنافسة الخارجية أشد صعوبة بكثير. كما أن النظام المتشدد لحماية حقوق الملكية الفكرية ربما يجهض أو يخنق تنمية القدرات التكنولوجية المحلية. ومن شأن الاتفاق المتعدد الأطراف المقترح للاستثمار، أن يحد عند بلورته بالتأكيد من إمكانات المفاوضة الاستراتيجية مع الشركات عبر الوطنية. وبالمثل، فإن الالتزامات بالإصلاح الهيكلي، وهي جزء لا يتجزأ من برامج التثبيت والتكيف التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ستطلب حتماً، إلغاء الضوابط التنظيمية على الصناعة، والخصخصة، وتحرير التجارة وإلغاء الضوابط التنظيمية المالية. وليس من الواضح كيف أو لماذا يكون النظام القائم على القواعد أفضل من النظام القائم على السلطة التقديرية. فهذه القواعد والشروط مجتمعة ستؤدي بالتأكيد إلى الحد من استعمال السياسات الصناعية والتكنولوجية والتجارية والمالية كأشكال استراتيجية للتدخل من أجل تعزيز التصنيع. ويجب التسليم بأن تدخل الدولة هذا كان حاسماً خلال النصف الثاني من القرن العشرين في نجاح تنمية البلدان حديثة التصنيع^(٣٢).

ويوضح الضعف المقرون بالاندماج السريع أو السابق لأوانه في الأسواق المالية الدولية بصورة حية للغاية القيود الواردة ضمناً في اقتصادات العولمة. وغالباً ما يبدأ ذلك بالاعتماد على استثمار الحوافظ، وعلى تدفقات رؤوس الأموال التي يمكن سحبها عند الطلب، لتمويل العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. والاقتصاد بحاجة إلى أسعار فائدة مرتفعة مقترنة بنظام قوي لأسعار الصرف بغية المحافظة على استثمار الحوافظ أو غيرها من تدفقات رؤوس الأموال المشابهة وذلك فيما يتعلق بكل من الربحية والثقة. ولكن ذلك يؤدي إلى تآكل لقدرة الصادرات على منافسة بمرور الزمن وتوسيع نطاق العجز التجاري. ومن المهم الاعتراف بالآثار المترتبة على الاقتصاد الكلي. إن الزيادة في العجز التجاري وعجز الحساب الجاري تتطلب دخول تدفقات أكبر لاستثمار الحوافظ (أو رأس المال قصير الأجل) تؤدي، بعد نقطة معينة، إلى تقويض الثقة وظهور توقعات سلبية حتى إذا أبطت الحكومة على تثبيت أسعار الصرف. ولكن عندما يجبر خلق الصادرات الحكومة بالفعل في نهاية الأمر على تخفيض أسعار الصرف، فإن ذلك قد يؤدي ببساطة إلى انهيار الثقة وإلى هروب رؤوس الأموال. وبالإمكان التفكير في تفرعات عديدة لهذا الموضوع ولكن فكرته الأساسية هي نفس الفكرة^(٣٣). وتكون النتيجة نفس النتيجة عندما يؤدي

(٣٢) للاطلاع على عرض مقنع لهذا الرأي انظر Amsden (1989)، وWade (1991) وChang (1996).

(٣٣) انظر، Nayyar (1997).

هروب رؤوس الأموال إلى التعجيل بحدوث أزمة في العملة. وقد ظهرت هذه المشكلات بالفعل، وذلك ابتداءً من جنوب أمريكا ثم في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا^(٣٤). وكانت روسيا والبرازيل هما أحدث ضحيتين. وما فتئ تواتر هذه الأزمات المالية وكثافتها في ازدياد مع مرور الوقت. وليس من قبيل الصدفة أن تكون أكثر البلدان النامية تقدماً، التي حققت اندماجاً أكبر في الاقتصاد العالمي، قد اجتاحتها هذه الأزمات^(٣٥).

والمشكلة في الواقع هي أعمق وأوسع نطاقاً من ذلك. فلم يعد بالإمكان استخدام أسعار الصرف كوسيلة استراتيجية لتوفير دخول السلع المصنعة إلى السوق العالمية، كما أنه لم يعد بالإمكان استخدام أسعار الفائدة كأداة استراتيجية لتوجيه تخصيص الموارد الشحيحة القابلة للاستثمار في اقتصاد سوقي. والأكثر من ذلك، أن البلدان المندمجة في النظام المالي العالمي، من خلال استخدام إدارة مستقلة للطلب تصبح مضطرة إلى المحافظة على مستويات الناتج والعمالة. ولم يعد بالإمكان استخدام السياسات الضريبية والنقدية التوسعية - العجوزات الحكومية الضخمة لحفز الطلب الإجمالي أو أسعار الفائدة المنخفضة لتشجيع الاستثمار المحلي - بسبب الخوف الجارف من أن تؤدي هذه التدابير إلى هروب رؤوس الأموال المضاربة والتكاليف على سحب العملة الوطنية من المصارف.

والدرس واضح. فبالنسبة للبلدان النامية، من الحكمة إعادة النظر في مسألة التحرير المالي ومقاومة الضغوط من أجل إمكانية تحويل حساب رأس المال لأن الاندماج قبل الأوان في الأسواق المالية الدولية محفوف بالمخاطر وقادر على تعريض التنمية للخطر.

خامساً - الدولة والتنمية في سياق العولمة

مع اقتراب نهاية القرن العشرين، اتضحت حقائق الحياة في الاقتصاد العالمي. فالعولمة هو اسم اللعبة أي لا يرغب أي بلد أن يستبعد منها. وحتى البلدان الكبيرة لا تملك الخروج من اللعبة. ولذلك فإن الخيار هو بين إقحام سلبي تحركه السوق في الاقتصاد العالمي وبين اندماج انتقائي استراتيجي. ويكون الخيار المعقول هو الخيار الأخير. ولكن هل من الممكن التفكير في عوامل تصحيحية تجعل عملية التوجه السوقي هذه أكثر تقبلاً لدى الناس بحيث تكون النتيجة عولمة ذات وجه إنساني؟ ينبغي أن يكون الهدف من هذا النموذج هو توفير الفرص لعدد متزايد من البلدان لتحسين آفاقها الإنمائية وتزويد عدد متزايد من الناس في هذه البلدان بفرص لتحسين ظروف معيشتهم.

(٣٤) للاطلاع على تحليل منهجي للأزمات المالية في جنوب شرقي آسيا وشرق آسيا وفي أماكن أخرى، وعلى أدلة عليها، انظر الأونكتاد (١٩٩٨) (أ).

(٣٥) كشفت هذه التجربة عن وجود عيوب حادة في الهيكل المالي. وكانت استجابة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لا سيما صندوق النقد الدولي لهذه الأزمات المالية غير كافية وغير مناسبة على السواء. وفي بعض الحالات، أحدث النهج المتبع عكس المرجو لأنه زاد من حدة الأزمات بدلاً من تخفيفها (انظر الأونكتاد ١٩٩٨) (أ).

لقد قللت العولمة من الاستقلال الاقتصادي، إن لم يكن السياسي، للدولة، ومع ذلك تظل هناك درجات من الحرية التي يجب استغلالها سعياً لتحقيق التنمية. ولا تسعى إيديولوجية العولمة إلى تنسيق نظم السياسة العامة فحسب بل أيضاً التنسيق بين المؤسسات بما في ذلك الدور الاقتصادي للدولة في جميع أرجاء العالم. وهذا خطأ لأن دور الدولة في الاقتصاد يعتمد على مستوى الدخل ومرحلة التنمية. وينبغي أن يكون هدف أي استراتيجية إنمائية معقولة في عالم التحرير والعولمة هو إيجاد حيز اقتصادي لمتابعة المصالح الوطنية والأهداف الإنمائية. وفي إطار هذه المهمة، هناك دور استراتيجي للدولة لا في مجال السياسات الاقتصادية المحلية فحسب، بل أيضاً في ميدان التفاعل الاقتصادي والسياسي مع العالم الخارجي^(٣٦). وفي السياق الوطني، يجب على الدولة أن تسعى إلى تهيئة الظروف المسبقة لتنمية تنسم بقدر أكبر من العدالة، وأن تتفاوض مع رؤوس الأموال الدولية لتحسين توزيع المكاسب من الصفقات الاقتصادية العابرة للحدود، وأن تتوخى الحذر في الإدارة الكلية للاقتصاد بغية الحد من سرعة التأثير، وأن تتدخل لتقليل التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالعولمة إلى أقصى حد. وفي السياق الدولي، يتعين على الدولة أن تحاول تقليل جوانب عدم التماثل وعدم المساواة في قواعد اللعبة وأن تبني تحالفات استراتيجية فيما بين البلدان النامية لهذا الغرض.

وإذا نظرنا في السياق الوطني، نجد أولاً أنه في البلدان التي انضمت مؤخراً إلى البلدان الصناعية، يجب على الدولة أن تهيئ الظروف لتنمية الرأسمالية الصناعية. ويعني ذلك في المراحل المبكرة للتصنيع إيجاد هياكل أساسية مادية من خلال الاستثمار الحكومي، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم وحفز التغيير المؤسسي وذلك مثلاً من خلال الإصلاح الزراعي. ويعني ذلك في مراحل التصنيع اللاحقة استخدام سياسة صناعية استراتيجية لتنمية القدرات التكنولوجية والإدارية على المستوى الجزئي، وإنشاء مؤسسات من شأنها تسهيل أداء الأسواق وتنظيمه وإدارته، وبلورة تدخلات استراتيجية تترابط عبر الأنشطة لتوجيه السوق سعياً لتحقيق أهداف التنمية في الأجل الطويل. ويجب التأكيد على أن منافع الاندماج في الاقتصاد العالمي لن تعود إلا إلى تلك البلدان التي أرست هذه الأسس اللازمة. وبالفعل، فإن تهيئة الظروف المسبقة واللجوء إلى التدخلات الاستراتيجية أمران ضروريان لدخلة فوائد العولمة (زيادتها إلى أقصى حد) وخرجة تكاليفها (تقليلها إلى أدنى حد).

ثانياً، يجب على الدولة، في سعيها للحصول على الاستثمار الأجنبي، أن تقاوم الإغراء المتمثل في تقديم الحوافز والتنازلات. وعليها بالفعل، أن تتفاوض قدر الإمكان مع الشركات عبر الوطنية الكبرى. ومن شأن هذا النهج ألا يحسن فحسب من توزيع المكاسب الناجمة عن المعاملات الاقتصادية مع الشركات عبر الوطنية، بل يضمن أيضاً أن تكون أنشطتها مودية إلى التنمية، والسبب بسيط. فالشركات عبر الوطنية تعمل لكسب الربح، بينما تعمل الحكومات من أجل التنمية. ويعني ذلك بالنسبة إلى البلدان الكبيرة مفاوضات استراتيجية في مجال التجارة والتنمية،

(٣٦) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لدور الدولة في عالم العولمة، انظرو (Nayyar (1997). وتستند المناقشة التالية في هذا الفصل إلى عمل سابق للمؤلف وتبنى عليه فيه.

وذلك مثلاً لتحسين معدلات التبادل التجاري، أو الحصول على منافذ للصادرات في الأسواق، أو تيسير نقل التكنولوجيا أو إنشاء قدرات تصنيعية في المكونات أو الأنشطة التصريفية. إلا أن القيام بذلك لن يكون ممكناً إلا من قبل الحكومات لا الأفراد أو الشركات. ويعني ذلك بالنسبة للبلدان الصغيرة قراراً واعياً بالخروج من "سباق إلى القاع". وبالتالي، يجب أن تملك الحكومات قدراً أدنى من التصميم على الصمود أو التفاوض بدلاً من الاستسلام من موقف ضعف متصور أو تقديم تنازلات دون المعاملة بالمثل تمثيلاً مع الأسلوب الخطابي لتحرير التجارة من جهة واحدة.

ثالثاً، يجب أن تكفل الدولة إدارة كلية للاقتصاد تتوخى الحيطة، لا سيما في مجال أموال الحكومة، لسببين. فهذا من جهة، يجنب الحكومة أن تكون مجبرة على تطبيق برامج التثبيت والتكيف المقرونة بمشروطة عالية نقل، بدورها، من درجات الحرية في اتباع أهداف التنمية. ومن جهة أخرى، فإنه يقلل من سرعة التأثير ومن المشكلات المرتبطة بالاندماج السريع في الأسواق المالية الدولية من خلال استثمار الحوافظ أو إمكانية تحويل حساب رأس المال. وخط الأساس هو أن هذه الحيطة قد تمكن البلد من تجنب بعض تكاليف الاندماج، وفي الوقت نفسه، الاستحواذ على بعض الفوائد بالاحتفاظ بحرية تهيئة الظروف اللازمة.

رابعاً، من منظور التقدم الاجتماعي والتنمية البشرية، يكون تدخل الدولة وسيلة هامة للحد إلى أدنى قدر من التكاليف الاجتماعية أو العوامل الخارجية السلبية المرتبطة بعملية العولمة، مثل الاستهلاكية الجامحة، والتلوث الصناعي والتدهور البيئي، والسياحة الجنسية، وقوانين العمل المتراخية وما إلى ذلك. وتكون ضرورة هذا التدخل أكبر في البلد النامي حيث ينتشر الفقر، وتكون الشواغل البيئية عند أدنى مستوياتها وتكون حقوق المواطنين غير مكفولة - ويزداد ذلك عندما تؤدي عملية العولمة في الغالب إلى تغيير مواقع إنتاج السلع والخدمات، كلياً أو جزئياً، لتجنب القوانين واللوائح في العالم الصناعي أو في البلدان الأصلية للشركات عبر الوطنية.

وفي السياق الدولي، يجب أن تسعى الدول إلى التأثير على قواعد اللعبة لكي تكون النتيجة أكثر عدلاً. وغني عن القول إن طبيعة الحل تعتمد على طبيعة المشكلة. فعندما تكون هناك قواعد مختلفة في مجالات مختلفة، يكون من الضروري جعل القواعد متماثلة عبر المجالات. وعندما تكون هناك قواعد للبعض دون البعض الآخر، يكون من الضروري ضمان تطبيق القواعد بصورة موحدة على الجميع. وعندما يكون جدول الأعمال للقواعد الجديدة مشاعياً، يكون من المحتم تصحيح التوازن في جدول الأعمال. ولكن ذلك ليس كل شيء. فالقواعد العادلة هي ضرورية لكنها غير كافية. إن اللعبة ليست لعبة قواعد فقط. إنها تتعلق باللاعبين أيضاً. وإذا لم يحصل أحد الفرق أو أحد اللاعبين على التدريب والاستعداد الكافيين فإنه سيسحق ببساطة من قبل الطرف الآخر. وبعبارة أخرى، يجب وضع القواعد بشكل يتيح للاعبين الجدد أو الملتحقين متأخراً باللعبة - على سبيل المثال، البلدان النامية - الوقت والحيز للتعلم لكي يصبحوا لاعبين منافسين لا خصوماً يسهل التغلب عليهم.

وهناك حاجة واضحة إلى تماثل أكثر في قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف المتجسد في منظمة التجارة العالمية. وإذا وفرت البلدان النامية فرصاً للوصول إلى أسواقها، فإن ذلك ينبغي أن يقابل قدر من الوصول

المناظر إلى التكنولوجيا. وإذا كانت هناك حرية كاملة تقريباً لانتقال رأس المال، فينبغي على الأقل الحد من القيود الشديدة القسوة المفروضة على انتقال العمالة. وبالمثل، ينبغي إعادة صياغة قواعد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، التي تظهر ضمناً في شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمطابقة فحسب على البلدان المعسرة أو المقترضة، بحيث لا تُفرض مجموعة السياسات الموحدة، التي تتسم بعدم المرونة، على البلدان بغض النظر عن الزمان والمكان، لا سيما عندما لا تكون بعض عناصرها متسقة مع أهداف التنمية الوطنية في الأجل الطويل.

وفضلاً عن ذلك، فإن جدول أعمال القواعد الجديدة يتطلب إمعان نظر دقيق، إذ تشكل مصالح البلدان الصناعية، وفي الوقت نفسه يعكس إلى حد كبير احتياجات التنمية. فمثلاً، إذا كان الاتفاق المتعدد الأطراف المقترح بشأن الاستثمار مهتماً بهذا القدر بحقوق الشركات عبر الوطنية، ينبغي أيضاً إيلاء اهتمام إلى التزاماتها الممكنة. وعلى كل، ينبغي ألا يودع مثل هذا الاتفاق في منظمة التجارة العالمية. فمسألة معايير العمل ليست بالطبع من المسائل التي تقع ضمن اختصاص منظمة التجارة العالمية. وبما أن اللعبة لا تتعلق بقواعد عادلة فحسب بل أيضاً بلابعيين منافسين، فمن الضروري إعادة النظر في الأحكام القائمة للاتفاق غير العادل المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، الذي تم التوقيع عليه في وقت لم تفهم معظم الحكومات ومعظم الناس آثاره الاقتصادية. ومن شأن إعادة النظر هذه أن تسعى إلى تحقيق توازن بين مصالح قادة التكنولوجيا ومصدري التكنولوجيا في العالم الصناعي، التي هي محط الأنظار، ومصالح متبوعي ومستوردي التكنولوجيا في العالم النامي، التي تم إهمالها.

لكن الأمر لا يقف عند ذلك. فهناك بعض المجالات التي تنعدم فيها القواعد، مثل الأسواق المالية الدولية أو تنقلات الأشخاص عبر الحدود، التي لا تدرج حتى على جدول الأعمال. وقد أن الأوان لإدخال بعض القواعد التي تنظم التدفقات المالية المضاربة سعياً لتحقيق مكاسب رأسمالية مؤلفة في معظمها من تحركات رأسمالية قصيرة الأجل، والتي تتأثر بأسعار الصرف وأسعار الفائدة. كما قد يكون من الضروري التفكير في بنیان مالي دولي جديد تستطيع في إطاره سلطة مالية عالمية إدارة خطر بنیوي يرتبط بالتحريك المالي الدولي، وتنسيق العمل الوطني أمام فشل السوق أو سوء استخدامه، وأداء دور المنظم في الأسواق المالية الدولية^(٣٧). وبالمثل، يجدر التفكير في إطار متعدد الأطراف للممارسات القنصلية وقوانين الهجرة ينظم انتقال الأشخاص عبر الحدود. وسيكون ذلك مماثلاً للأطر المتعددة الأطراف القائمة بالفعل، أو التي يتم السعي إلى إنشائها، لإدارة القوانين، أو القواعد، الوطنية المتعلقة بحركة السلع والخدمات والتكنولوجيا والاستثمار والمعلومات عبر الحدود الوطنية^(٣٨). وينبغي أن يكون الهدف هو إنشاء نظام شفاف وغير تمييزي، يستند إلى قواعد لا إلى السلطة التقديرية، للأشخاص الذين يرغبون في الانتقال عبر الحدود بصورة مؤقتة أو دائمة.

(٣٧) إن الأساس المنطقي للتنظيم الدولي للأسواق المالية العالمية، ربما من خلال سلطة مالية عالمية

كهذه، قد أسهب فيه بعض الشيء (Eatwell and Taylor (forthcoming 2000).

(٣٨) للاطلاع على تبلور هذه الفكرة، فضلاً عن مناقشة أكثر تفصيلاً عن الأساس المنطقي، انظر

(1999). Nayyar.

وفي هذا السياق، من المهم التأكيد على أنه بالنسبة للبلدان التي تكون على مستويات تنمية مختلفة للغاية، ينبغي أن يكون هناك قدر من المرونة بدلاً من الصرامة التامة، في تطبيق القواعد الموحدة وسنكون مهتمين بمرغوبة النتائج لا بالتوحيد الإجرائي للقواعد. ويمكن، من حيث المبدأ، صياغة قواعد عامة يكون تطبيقها رهناً بالظروف الخاصة بكل بلد أو بكل وقت، دون اللجوء إلى الاستثناءات. ويعني ذلك ضمناً مجموعة من القواعد المتعددة الأطراف يكون فيها لكل بلد نفس الحقوق لكن الالتزامات تكون رهناً بمستوى أو مرحلة تنميته^(٣٩).

وباختصار، هناك حاجة إلى تقليل عدم التماثل وعدم المساواة في قواعد اللعبة. وما هو السبيل للقيام بذلك؟ في المؤسسات المتعددة الأطراف سواء كانت منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، يجب على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تكفل سماع أصواتها. وهذا أمر يكون قوله أيسر من فعله، لكن من الأرجح أن تُسمع أصوات مجموعات البلدان ذات المصالح المشتركة أكثر من أصوات البلدان بشكل انفرادي. ولهذا الغرض، من الضروري إيجاد أسباب مشتركة في عالم يسوده الكثير من النزاعات والتناقضات. وهناك سبيلان لإنشاء مثل هذه التجمعات القطرية: من خلال المبادرات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، أو من خلال التحالفات الاستراتيجية فيما بين البلدان عبر المناطق. ويجب أن تستند هذه إلى تلاقى المصالح المتناولة. ومثل هذه التحالفات أو الترتيبات لا يمكنها أن تعول نفسها، ناهيك عن تقديم حل فعلي ما لم تشكل جزءاً مكماً لمسعى تحقيق الصالح الوطني. وقد يكون هذا أهم درس علينا تعلّمه من البحث الفاشل عن نظام اقتصادي دولي جديد أثناء السبعينيات. فلا يمكن أن تكفي مناشدة المصالحة الذاتية المستتيرة للأثرياء، التي كانت تشكل روح الحوار بين الشمال والجنوب، أو تكفي بلاغة التضامن فيما بين الفقراء من تعابير رنانة، التي كانت تشكل روح التعاون بين الجنوب والجنوب. فالزخم لا يمكن أن يأتي إلا من المصالح المادية في مجال الاقتصاد والمصالح الوطنية في ميدان السياسة. وسيظل هناك دائماً نزاع وتناقض، لكن ستكون هناك أيضاً مجالات يمكن فيها إيجاد سبب مشترك وقبول مبادلات. كما يمكن للترتيبات الإقليمية أو التحالفات الاستراتيجية فيما بين البلدان النامية، التي توفر آلية مؤسسية لهذا الغرض، أن تساعد على منع حدوث سباق إلى القاع واحتياز قوة تفاوضية أكبر في السياق الدولي.

وينبغي القول بأن تنظيم العولمة ربما كان في أهمية تقليل عدم التماثل في القواعد. ويتمثل زخم العولمة في تقليل قوة الحكومات الوطنية، من خلال الإغارات على مجالها السيادي الاقتصادي والسياسي، دون أن يقابل ذلك زيادة في التعاون الدولي الفعال أو وجود حكومة فوق وطنية تكون قادرة على تنظيم هذه العملية التي تحركها الأسواق. وبعبارة أخرى، تكون درجة التحكم في الاقتصادات الوطنية أقل بكثير، مع عدم التحكم إلى حد كبير في

(٣٩) بالإمكان وضع هذه الصيغة بعبارات أضعف. فيمكن تحديد الشروط التي يمكن بموجبها للبلدان الانحراف عن القواعد المتعددة الأطراف أو حتى الخروج منها. وسيكون ذلك هو المقابل لآلية حكم تخلصي، منصوص عليها في منظمة التجارة العالمية وفي الغات سابقاً. وللاطلاع على شرح لهذا الرأي، انظر Rodrik (1997).

الاقتصاد العالمي. وفي عالم يعني فيه سعي الأمم إلى تحقيق المصالح الذاتية على أنه عمل غير منسق أو سلوك غير تعاوني، فمن الأرجح أن تكون النتيجة حلولاً ليست بالمتلى تترك الجميع أسوأ حالاً. وسيؤدي ذلك إلى زيادة "مساوئ عامة" دولية مثل التدهور البيئي وتجارة الأسلحة والاتجار بالمخدرات، وفي الوقت نفسه انخفاض في "محاسن عامة" دولية مثل البيئة المستدامة أو السلم العالمي. ولا يمكن الحيلولة دون وقوع هذه النتائج إلا من خلال آليات مؤسسية للتعاون. وذلك يتطلب أموراً تتجاوز القواعد، إذ يتطلب توافقاً في الآراء، لأن تنظيم "المساوئ العامة" يتطلب الانضباط الذاتي بينما يتطلب تعزيز "المحاسن العامة" مساهمة من جميع البلدان. وإذن فإن جهاز الحكم العالمي لا يتعلق بحكومة عالمية بقدر تعلقه بمؤسسات وممارسات تقترب بقواعد تيسر التعاون فيما بين دول أمم ذات سيادة.

سادساً - استراتيجيات التنمية في السياق الوطني

للأسواق والعولمة منطقتها الخاص بها، وهو منطق يؤدي إلى ضم البعض واستبعاد البعض الآخر، أو الوفرة للبعض والفقر للبعض الآخر. وفقاً لهذا الواقع، هل يكون بالإمكان التفكير في تصحيحات وتدخلات، في استراتيجيات التنمية الوطنية، تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وتنمية اجتماعية أوسع قاعدة؛ يمكن التفكير في الرد على هذا السؤال من وجهة نظر منهجين استراتيجيين^(٤٠). ويمكن وصف النهج الأول بأنه استباقي. ومن شأن هذا النهج أن يسعى إلى وضع آليات وسياسات لضمان تقاسم فوائد التنمية على نطاق واسع. ويتطلب ذلك بدوره إدماج السياسة الاجتماعية في استراتيجية التنمية الاقتصادية. كما يتطلب إنشاء مؤسسات للوساطة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والغرض هو إجهاض الاستبعاد. ويمكن وصف هذه التدابير بأنها *تدبير تصحيحية*. ويمكن وصف النهج الثاني بأنه تفاعلي، إذ عليه أن يحاول الحد من درجة الاستبعاد وفي الوقت نفسه توفير شبكات أمان اجتماعي للذين تم استبعادهم. والغرض منه هو الحد من الآثار الضارة للاستبعاد. ويمكن وصف هذه التدابير بأنها *تدبير دافعية*. وغني عن التأكيد أن هناك دوراً هاماً ينبغي أن تؤديه الحكومات في كلا المجالين ولا سيما في العالم النامي.

وتتطلب صياغة التدابير التصحيحية تصميماً وتنفيذاً دقيقين. وينبغي أن يتمثل الهدف في تعزيز الضم حيث توجد أسواق، وإنشاء أسواق في الأماكن التي لا تكون فيها موجودة. ويتطلب ضم الفقراء، حيث توجد الأسواق، نشر التعليم وزيادة في الاستهلاك الاجتماعي. وبالطبع فإن تنمية الموارد البشرية هي وسيلة وغاية في آن معاً. كما أن دور الحكومات حيوي، لا سيما في التعليم الابتدائي، ومحو أمية الكبار والتعليم المهني، وهي أمور تؤدي كلها إلى تعزيز الضم. وبالمثل، فإن تنمية هيكل أساسي اجتماعي يوفر في العالم النامي للفقراء فرص الوصول إلى المأوى والرعاية الطبية والمياه الصالحة للشرب والإصحاح ويكفل زيادة مطردة في الاستهلاك الاجتماعي، يعتمد بصورة

(٤٠) يميز Rodgers (1995) بين البديلين الاستراتيجيين الأساسيين - التفاعلي والاستباقي - في مناقشة مفصلة عن تصميم السياسة ضد الاستبعاد. وبالطبع فإن آثار هذين البديلين على الاندماج الاجتماعي تكون مختلفة.

تكاد تكون كاملة على الحكومات. وإنشاء الأسواق في الأماكن التي لا تكون موجودة فيها يتطلب استثماراً كبيراً في الهياكل الأساسية المادية، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المتخلفة^(٤١). فمثلاً تكون الطرق التي تربط المناطق النائية بالعالم الخارجي أساسية لإنشاء الأسواق^(٤٢). ولذلك يجب أن تجد الحكومات الموارد لزيادة الاستثمار العام في الهياكل الأساسية، لا سيما الطاقة الكهربائية والنقل والاتصالات. إن انسحاب الحكومات من هذه القطاعات، سعيًا منها إلى مواكبة إيديولوجية التسويق والعولمة، هو أمر سابق لأوانه لأن الاستثمار الخاص الكافي، محلياً كان أم أجنبياً، غير مرتقب ببساطة.

إن اندماج السكان الذين استبعدتهم الأسواق في الاقتصاد والمجتمع يتطلب تدبيراً تصحيحياً أساسياً. فيجب أن يكتسبوا إما القدرات أو الأصول التي تتيح لهم الوصول إلى السوق كمنتجين أو بائعين قادرين بدورهم على تحقيق دخل يمكنهم من الوصول إلى السوق كمستهلكين أو بائعين. فكيف يمكن تحقيق ذلك^(٤٣)؟ أولاً، يجب بذل محاولة منهجية لتشغيل العاطلين عن العمل. وهذا يعني إنشاء قدرات من خلال التعليم والتدريب. ويجب أن تتعلق هذه القدرات بالطبع باحتياجات السوق. وينبغي أن يكون الهدف هو خلق استجابة للسوق في توريد العمالة. ثانياً، إن خلق فرص عمل للعاطلين أمر حتمي وذلك يعني بدوره تطبيق سياسات اقتصادية موالية للعمالة واستراتيجية للتنمية تفضي إلى خلق العمالة. وينبغي أن يتمثل الهدف في تنشيط الطلب على العمل. ثالثاً، ينبغي تزويد الفقراء، كلما أمكن، بالأصول لكي يتمكنوا من دخول السوق كمنتجين وكسب دخل على أساس مستدام. وهذا أساسي لأولئك الذين لا يملكون ما يبيعونه سوى عملهم لكنهم غير قادرين على إيجاد العمل. وخير مثال على ذلك، إصلاح الأراضي الذي يوفر الأرض لفقراء الريف المعدمين.

كما أن تصميم وتنفيذ التدخلات لهما أهمية مماثلة. وينبغي أن يتمثل الهدف في ضمان ألا تزيد الأسواق من حدة الاستبعاد. وهنا أيضاً يكون دور الحكومات حيوياً. فالأسواق تميل إلى توسيع التفاوتات بين المناطق والسكان، من خلال عملية سببية تراكمية. فالمناطق التي وهبتها الطبيعة أكثر من غيرها تشهد نمواً سريعاً، وهي كالأقطاب

(٤١) أصبح من المقبول الآن على نطاق واسع أن الاستثمار العام الكبير في الهياكل الأساسية الريفية كان عاملاً هاماً وراء الانخفاض الحاد في الفقر الريفي في إندونيسيا في الفترة بين منتصف السبعينات وأوائل التسعينات.

(٤٢) هناك من الأدلة ما يوحي بأن "الربط" الذي تقدمه الطرق له أهمية فائقة في ضم السكان الفقراء ودمج المكانات النائية في الأسواق. وفي البحث المتعلق بريف الهند أوضح Bhalla (1997) كيف تطورت الأنشطة الاقتصادية في تجمعات حول طرق حيوية، تربط الشمال بالجنوب من خلال مسافات طويلة في البلد، مدمجة بذلك المستوطنات الريفية والمدن الصغيرة في أسواق المدن الرئيسية البعيدة عنها.

(٤٣) يؤكد Stewart (1999)، في تحليله لاستراتيجيات التنمية التي يرجح أن تحقق نتائج منصفة، على عوامل مماثلة: التعليم والتدريب وخلق فرص العمالة وتوزيع الأصول وتدخل الحكومة.

تجذب الموارد والأشخاص من مناطق أخرى حتى يتوقف ذلك بسبب الاكتظاظ أو التلوث. وفي المقابل، تنحو المناطق المحرومة إلى التخلف عن الركب. ويصدق نفس الشيء على الفقراء أو المجموعات المستبعدة، المحرومين لأنهم لا يملكون ما يكفي من دخل أو أصول، أو لأنهم غير ماهرين أو متعلمين ويعيشون في المناطق المتخلفة. ويمكن الحد من حجم الاستبعاد من خلال توفير السلع والخدمات العامة لهذه المناطق أو المجموعات أو لهؤلاء السكان. وبالنسبة للأشخاص الذين يظلون مستبعدين على الرغم من هذه التدخلات، يكون من الأساسي توسيع وتعزيز شبكات أمان مثل برامج مكافحة الفقر وبرامج الضمان الاجتماعي^(٤٤).

ومن الواضح أن الأسواق قد تستبعد نسبة ملموسة من السكان، لا سيما الفقراء، من منافع التنمية ما لم تقم الحكومات بتنظيمها واستكمالها لجعلها مواتية للناس. وذلك يعني ضمناً قيام الدولة بدور هام. ومع ذلك فإن المزاج العام في الوقت الحاضر لا يستجيب تماماً لهذه الأفكار بسبب زوال الوهم تجاه الدور الاقتصادي للدولة في الماضي الأخير. ويمتد زوال الوهم هذا ليتجاوز كثيراً رجال الاقتصاد بحيث أصبح يشمل رجال السياسة وصانعي الرأي والمواطنين المعنيين، ويزداد تعمق الشك في الدولة. وفي هذا الوسط، هناك ميل إلى النسيان بأن السوق هي خادم جيد لكنها سيد سيء، وأن السوق هي مؤسسة إنسانية مثلها مثل الدولة. ومن المهم تذكر أن نجاح أو إخفاق أي منهما لا ينجم عن عامل خارجي بل يشكله الاقتصاد والحكومة والمجتمع. ومن المهم بالمثل الاعتراف بأن مقارنة فشل الحكومة وفشل الأسواق، أو إصدار أحكام على أيهما أسوأ - كما لو أن هناك خياراً بينهما - تكون مضللة لأنها تدخلنا في مناقشة مصطنعة^(٤٥). ففشل الأسواق وفشل الحكومة يشكلان معاً واقع الحياة.

فلا الأسواق ولا الحكومات بلغت حد الكمال كما أنها ليست قادرة على أن تبلغه أبداً. والواقع أن الأسواق تفتقر دائماً إلى الكمال وأن الحكومات دون استثناء خطأة. والمهم هو إدخال أدوات تصحيحية أمام فشل الأسواق وفشل الحكومات معاً. والواقع، أنه يمكن للأسواق والحكومات، بوصفها مؤسسات توفر بعض الضوابط والتوازنات المتبادلة تجاه الطرف الآخر.

ومع ذلك فليس هناك شك في أنه من الضروري إعادة تعريف الدور الاقتصادي للدولة إزاء السوق. وينبغي أن تستند إعادة التعريف هذه إلى فرضيتين أساسيتين^(٤٦). أولاً، لا يمكن للدولة أن تحل محل السوق أو تحل السوق

(٤٤) يكون التشريع الاجتماعي ضرورياً في المؤسسات التي يتخذ فيها الاستبعاد شكل التمييز ضد فئات اجتماعية يمكن تحديدها (كالمرأة أو اللاجئين أو الأقليات). لكنه قد لا يكون كافياً لأنه من الصعب تنفيذ وإعمال قانون لتكافؤ الفرص. وإذا كان لهذا الاستبعاد تاريخ وراءه، فإن العمل الإيجابي لصالح المجموعات الضعيفة مطلوب حتماً لتصحيح التمييز السابق. ومع ذلك، لا يمكن الاستمرار في تطبيق هذا العمل الإيجابي إلى الأبد. ولذلك فإن التمكين الاقتصادي والسياسي لتلك الفئات الاجتماعية هو الذي يساعدها، في التحليل الآخر، على إنهاء استبعادها. ولذلك فإن الديمقراطية السياسية هي أمر حتمي.

(٤٥) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً انظر Bhaduri and Nayyar (1996) و Nayyar (1997).

(٤٦) انظر Bhaduri و Nayyar (1996).

محل الدولة بل يجب أن يكمل أحدهما الآخر. ثانياً، لا يمكن تحديد العلاقة بين الدولة والسوق مرة واحدة وإلى الأبد بأي طريقة جازمة، إذ يجب أن تتكيف كل مؤسسة مع المؤسسة الأخرى بطريقة تعاونية عبر الزمن. وهاتان الفرضيتان تفسران الفرق بين النجاح والفشل في التنمية. فلم تعد المسألة الفعلية تتعلق بحجم الدولة أو درجة تدخلها. إن المسألة الآن تتعلق بطبيعة تدخل الدولة ونوعية أداء الدولة^(٤٧).

وتسعى الإيديولوجية المهيمنة في وقتنا الحاضر إلى إيجاد عالم يكون فيه انسحاب الدولة من الاقتصاد مقرون فقط بتقدم السوق. والعولمة هي أيضاً عولمة تحركها الأسواق. ومع ذلك ففي غياب العوامل التصحيحية، قد تؤدي العولمة إلى تآكل الاستقرار الاجتماعي للمؤسسات والشرعية السياسية للحكومات في بلدان تكون جزءاً من العملية. ولا يمكن تطبيق هذه العوامل التصحيحية إلا من قبل الدولة، بل إن هذه هي مسؤوليتها في الواقع. والسبب بسيط. فالحكومات تكون مسالة أمام شعوبها بينما لا تكون الأسواق كذلك.

وحتى مع ذلك، فإن تغيير السياق الدولي الذي يعزى إلى العولمة له آثار هامة على استراتيجيات التنمية، وهذه يجب الإقرار بها. فزيادة درجة انفتاح الاقتصادات أمر محتوم، بينما من المؤكد أن تتضاءل درجة حرية الدول. لكن من الخطأ اعتبار هذه الضرورة فضيلة. إن الوصفات المبسطة التي تؤكد على زيادة الانفتاح والحد من التدخل والتي تدعو إلى الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، المقرون بوجود دولة تقلص دورها تقوم ببساطة بإفساح مكانها للسوق، لا تؤيدها لا النظرية ولا التاريخ. وتعترف النظرية الاقتصادية بتعقيد عملية التنمية ويكشف تاريخ الاقتصاد عن هذا التعقيد. إن درجة الانفتاح وطبيعة التدخل هما خياران استراتيجيان في السعي إلى التنمية، لا يمكن تعريفهما ولا ينبغي وصفهما، دون أخذ الزمان والمكان في الاعتبار، لأنهما يعتمدان على مرحلة التنمية، ويجب أن يتغيرا بمرور الزمن. ولا يمكن أن تكون هناك وصفات سحرية في عالم تتسم الاقتصادات فيه بخصوصيات الوقت والمكان. ومع ذلك فمن الواضح أن نجاح التنمية يتطلب تفاعلاً متكيفاً بين الدولة والسوق.

ويستتبع ذلك أن دور الدولة في عملية التنمية سيظل هاماً لبعض الوقت في المستقبل، حتى مع زيادة نطاق السوق من خلال التحرير في سياق العولمة الأوسع نطاقاً^(٤٨). وقد يجد معظم الناس أن هذه الحجة مقنعة. لكن قد يشك العديد فيما إذا كان دور الدولة الاقتصادي المعاد تعريفه ممكناً عملياً فيما يتعلق بالسياسة. ويعتمد استعداد وقدرة الدولة على أداء مثل هذا الدور على طبيعة الدولة التي تشكلها بدورها السياسات الأساسية. وإذا ألقينا نظرة

(٤٧) للاطلاع على مناقشة عن الدور الاقتصادي للدولة انظر Stiglitz et al (1989) و Killick (1990). انظر أيضاً Bhaduri و Nayyar (1996).

(٤٨) لاحظ مراراً المؤرخون الاقتصاديون، عند تتبع تطور مسار الأسواق خلال فترة الرأسمالية الأولى، أن السوق لم تصبح المبدأ المنظم للرأسمالية إلا عند غرسها في الآلية التنظيمية للدولة الأمة القومية. انظر على سبيل المثال Polyani (1944)، الذي درس التفاعل المعقد بين تنظيم الدولة ونمو السوق كمؤسسة. وهذه الفرضية تشهد عليها أيضاً الخبرة التي اكتسبتها البلدان التي دخلت مؤخراً ميدان التصنيع. وللاطلاع على مناقشة للموضوع، انظر Bhaduri و Nayyar (1996). انظر أيضاً Wade (1991)، Chang (1996) و Nayyar (1997).

على العالم حولنا، يتضح أن الدول ليست حراس أفلاطون. ولذلك، فإن الحكومات لا تتصرف دائماً لصالح الشعب بوجه عام. بل كثيراً ما تكون الحكومات طائفية في أفعالها وهي تسعى إلى حماية أو تعزيز مصالح الطبقات أو الجماعات التي تمثلها.

ولا يمكن إقناع الدولة بالعمل لصالح شعبها إلا عند وجود الديمقراطية السياسية لا شكلاً فحسب بل موضوعاً أيضاً. فالنظم السياسية الديمقراطية، تدعمها المؤسسات والممارسات، هي وحدها التي يمكن أن توفر الضوابط والتوازنات^(٤٩). كما أن بإمكان الناس أن يحتلوا مكان المركز في التنمية لا كمستفيدين فحسب بل كفاعلين رئيسيين أيضاً، في ديمقراطية تمكن الناس من المشاركة في القرارات التي تشكل حياتهم.

وباقتراب القرن الحادي والعشرين، آن الأوان للتفكير في جدول أعمال جديد للتنمية. وفي هذا التفكير، يجب أن يوازن الاهتمام بالكفاءة اهتمام بالعدالة، بقدر ما يجب أن يوازن الاهتمام بالنمو الاقتصادي اهتمام بالتقدم الاجتماعي. كما أن الأوان لبلورة توافق جديد في الآراء عن التنمية يكون التركيز فيه على الناس لا على الاقتصادات. ويجب بناء هذا التوافق في الآراء على إحساس بالتناسب لا يعيد فتح باب معارك إيديولوجية قديمة عن الاختيار بين أمرين لا ثالث لهما، وعلى عمق في الفهم يعترف بتعقيد وتنوع التنمية. وينبغي ألا يقتصر هذا التفكير على مجال الاقتصاد، بل يجب أن يمتد ليشمل مجال السياسة.

ويجب أن تكون الديمقراطية الجوهرية، التي تجعل الحكومات خاضعة للمساءلة سياسياً أمام شعبها، جزءاً لا يتجزأ من جدول الأعمال الجديد للتنمية ومن التوافق الجديد في الآراء بشأنها. وفي مثل هذا العالم، فإن توفير ظروف معيشية كريمة للناس، للناس العاديين، سيصبح بالطبع هدفاً أساسياً. وسيظل التمييز بين الغايات والوسائل حاسماً. ويتعذر التأكيد بشكل كاف على أهمية العمل العام وفي السعي إلى التنمية. ويجب أن يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية، الأمر الذي لا ينبغي نسيانه في التحمس للأسواق والعولمة.

(٤٩) يتبلور هذا المنطق ببعض الإسهاب في Bhaduri و (1996) Nayyar و (1998) Nayyar.

المراجع

- Amsden A (1989). *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*, New York, Oxford University Press.
- Baster N (1972). Development indicators. In: Baster N ed. *Measuring Development*. London, Frank Cass: 1 20.
- Bhaduri A (1992). Conventional stabilization and the East European transition. In: Richter S ed. *The Transition from Command to Market Economies in East-Central Europe*. San Francisco, Westview Press: 13 32.
- Bhaduri A and Nayyar D (1996). *The Intelligent Person's Guide to Liberalization*, New Delhi, Penguin Books.
- Bhalla S (1997). The rise and fall of workforce diversification processes in Rural India. In Chadha, G K and Sharma, A N eds. *Growth, Employment and Poverty: Change and Continuity in Rural India*, New Delhi: Vikas, pp.145 183.
- Chang H (1996). *The Political Economy of Industrial Policy*, London, Macmillan.
- Commission of the European Communities (1993). *Towards a Europe of Solidarity: Intensifying the Fight against Social Exclusion and Fostering Integration*, Brussels, European Community.
- Cooper R N (1992). *Economic Stabilization and Debt in Developing Countries*. Cambridge, the MIT Press.
- Cornia G A, Jolly R and Stewart F (1987). *Adjustment with a Human Face*, Oxford, Clarendon Press.
- Eatwell J and Taylor L (2000). *Global Finance at Risk: The Case for International Regulation*. New York, The New Press.
- International Monetary Fund (1997). *Globalization: Opportunities and Challenges, World Economic Outlook*. Washington DC, International Monetary Fund.
- Killick T (1984). *The Quest for Economic Stabilization: The IMF and the Third World*. London, Overseas Development Institute.
- Killick T (1990). *A Reaction Too Far: Economic Theory and the Role of the State in Developing Countries*, London, Overseas Development Institute.
- Maddison A (1982). *Phases of Capitalist Development*. Oxford, Oxford University Press.
- Marglin S and Schor J eds. *The Golden Age of Capitalism*. Oxford: Clarendon Press.
- Morris M D (1979). *Measuring the Conditions of the World's Poor*. Oxford, Pergamon Press.
- Nayyar D (1995). Globalization: The past in our present. Presidential Address to the Indian Economic Association. Reprinted in *Indian Economic Journal*, Vol.43 No.3: 1 18.
- Nayyar D (1996). Free trade: why, when and for whom? *Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review*, Vol.XLIX No.198: 333 350.
- Nayyar D (1997). Themes in trade and industrialization. In: Nayyar D ed. *Trade and Industrialization* New Delhi, Oxford University Press: 1 42.

- Nayyar D (1998). Economic development and political democracy. *Economic and Political Weekly*, Vol.XXXIII No.49: 3121 3131.
- Nayyar D (1999). Labour flows. Paper for a meeting on new roles and functions for the United Nations and the Bretton Woods Institutions, 28 30 May, Helsinki, WIDER.
- Oman C (1994). *Globalization and Regionalisation: The Challenge for Developing Countries*. Paris, OECD Development Centre.
- Polyani K (1944). *The Great Transformation*. New York, Holt, Rinehart and Winston.
- Rodgers G (1995). The design of policy against exclusion. In Rodgers, G Gore, C and Figueredo, J B
- Rodgers G, Gore C and Figueredo, J B eds. (1995). *Social Exclusion: Rhetoric Reality, Responses*. Geneva International Labour Organization
- Rodrik D (1997). *Has Globalization Gone Too Far?* Washington DC, Institute for International Economics.
- Sachs J and Warner A (1995). Economic reform and the process of global integration. *Brookings Papers on Economic Activity*, No.1: 1 118.
- Seers D (1972). What are we trying to measure? In: Baster N, ed. *Measuring Development*. London, Frank Cass: 21 36.
- Sen A K (1981). *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*. Oxford, Clarendon Press.
- Sen A K (1985). *Commodities and Capabilities*. Amsterdam: North-Holland.
- Stewart F (1999). Income distribution and development. Paper for UNCTAD X High-Level Roundtable, Geneva: UNCTAD.
- Stiglitz J E et al, (1989). *The Economic Role of the State*. Oxford, Basil Blackwell
- Stiglitz J E (1998). More instruments and broader goals: moving toward the post-Washington Consensus. *WIDER Annual Lectures 2*. Helsinki, WIDER.
- Streeten P P (1996). Governance of the global economy. Paper presented to a Conference on Globalization and Citizenship, 9 11 December, Geneva, UNRISD.
- Taylor L (1988). *Varieties of Stabilization Experience: Towards Sensible Macroeconomics in the Third World*. Oxford, Clarendon Press.
- Taylor L (1993). *The Rocky Road to Reform: Adjustment, Income Distribution and Growth in the Developing World*. Cambridge, The MIT Press.
- UNCTAD (1994). *World Investment Report 1994*. New York and Geneva, United Nations.
- UNCTAD (1997). *Trade and Development Report 1997*. New York and Geneva, United Nations.
- UNCTAD (1998a). *Trade and Development Report 1998*. New York and Geneva, United Nations.
- UNCTAD (1998b). *World Investment Report 1998*. New York and Geneva, United Nations.
- UNDP (1999). *Human Development Report 1999*. New York, Oxford University Press.

Wade R (1991). *Governing the Market: Economic Theory and the Role of the Government in East Asian Industrialization*. Princeton,: Princeton University Press.

Wood A (1994). *North-South Trade, Employment and Inequality*. Oxford, Clarendon Press.

Wood A (1997). Openness and wage inequality in developing countries: the Latin American challenge to East Asian conventional wisdom. *The World Bank Economic Review*, Vol.11 No.1: 33 57.